

Distr.: General  
21 September 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٩٣ (ب) من جدول الأعمال  
مسائل السياسات القطاعية: الأعمال  
التجارية والتنمية

## تقرير الأمين العام عن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع\*

موجز

أعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هذا التقرير استجابة للطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٣ و ٢٠٥/٥٤. وهو يتضمن ردود فرادى البلدان والمنظمات الدولية ومجموعات البلدان والمنظمات غير الحكومية بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة الرامية إلى منع الممارسات الفاسدة في المعاملات التجارية الدولية وتحويل الأموال بشكل غير مشروع.

\* قُدِّم هذا التقرير في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بعد انقضاء الموعد النهائي لتقديمه إلى الجمعية العامة. وتُعزى أسباب التأخير أولاً، إلى أنه ارتقي لإرجاء إعداد التقرير إلى ما بعد انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد (١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠) حتى يتسنى أخذ النتائج التي يسفر عنها الاجتماع في الاعتبار، وثانياً إلى ضرورة انتظار ردود الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية قبل تحديد مضمون التقرير. ونظراً لقلّة عدد الردود التي وصلت بحلول الموعد النهائي الأصلي الذي اقترحه الأونكتاد وهو ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أُرسِل تذكير إلى الجهات المعنية مُدِّد الموعد النهائي بمقتضاه إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهو ما تسبب في تأخير إعداد التقرير حتى شهر آب/أغسطس.

## أولاً - مقدمة

المتحدة، أن يُدرج في التقرير المطلوب في قرارها ١٧٦/٥٣ والمعتمز تقديمه إليها في دورتها الخامسة والخمسين معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتوصيات تناول، في جملة أمور، ما يتعلق بإعادة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية.

٣ - وقد أُعدَّ هذا التقرير استجابة لطلبات الجمعية العامة. وهو يتضمن معلومات قدّمها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية استجابة لمذكرة شفوية وجهها الأمين العام للأونكتاد إلى الدول الأعضاء في الأونكتاد والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأونكتاد بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ القرارين ١٧٦/٥٣ و ٢٠٥/٥٤. ويتألف متن التقرير من الترجمة غير الرسمية للردود الحرفية التي تلقاها الأونكتاد. ونظراً للقيود المفروضة على طول هذه الردود، لم تُدرج في معظم الحالات سوى المقطعات ذات الصلة المباشرة بالموضوع. ويمكن طلب النص الكامل للردود الأصلية من الأمانة العامة.

وهذا التقرير مقسّم إلى ثلاثة فروع: الفرع ثانياً، ويتضمن التدابير التي اتخذتها البلدان؛ والفرع ثالثاً، ويشمل الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية ومجموعات البلدان؛ والفرع رابعاً، ويغطي الإجراءات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية.

### ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان

#### ألبانيا

... فيما يتعلق بإصلاح الخدمة المدنية، أولي اهتمام خاص لإكمال الإطار القانوني بالتشريعات الثانوية اللازمة وفقاً للقانون رقم ٨٥٤٩ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين القرار ١٧٦/٥٣ المعنون "تدابير مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية". ودعت فيه، في جملة أمور، الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية (القرار ١٩١/٥١، المرفق) والإعلانات الدولية ذات الصلة، وإلى التصديق، عند الاقتضاء، على الصكوك الدولية الحالية لمكافحة الفساد. وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بتقديم تقرير إلى دورتها الخامسة والخمسين بشأن التدابير المتخذة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المختصة والقطاع الخاص تنفيذاً لهذا القرار.

٢ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين القرار ٢٠٥/٥٤ المعنون "منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع". ودعت فيه، في جملة أمور، إلى اتخاذ مزيد من التدابير الدولية والوطنية لمحاربة الممارسات الفاسدة والرشوة في المعاملات الدولية وإلى التعاون الدولي دعماً لهذه التدابير. ودعت كذلك إلى مزيد من التعاون الدولي، بطرق من بينها التعاون من خلال منظومة الأمم المتحدة، في استنباط الطرق والوسائل الكفيلة بمنع التحويلات غير المشروعة والتصدي لها وإعادة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية. وأهابت بجميع البلدان والكيانات المعنية أن تتعاون في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود جميع البلدان الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية من أجل منع الفساد والرشوة وغسل الأموال والتحويلات غير المشروعة للأموال. وأخيراً، طلبت إلى الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم

... وأعدت هيئة الرقابة العليا التابعة للدولة (المعهد العالي لمراجعة الحسابات)، بالتعاون مع لجنة الاقتصاد والمالية والخصخصة البرلمانية مشروع تعديلات على القانون الأساسي للهيئة ليصبح مطابقاً للدستور وللمعايير المعاصرة للمراجعة الخارجية للحسابات. وسيساعد ذلك في تدعيم الدور الذي تقوم به هذه الهيئة في التحقيق في الجرائم المالية واختلاس الأموال العامة، وفي تحسين نوعية مراجعة الحسابات أيضاً. وينتظر مشروع التعديلات موافقة البرلمان عليه ...

### أندورا

... في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أُقرّ قانون معدّل بشأن تعديلات القانون الجنائي ... للمعاقبة على أي نشاط يتصل بالنظام المالي يقوم به مصرفيون أو آخرون بصورة غير مشروعة ضمن النظام مستخدمين معلومات سرية أو أساليب أخرى، بهدف إخفاء المال الوارد من تهريب المخدرات والاتجار بالسلاح والإرهاب وأي أنشطة غير مشروعة أخرى.

وأقرّ البرلمان في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مشروع قانون معدّل بشأن تعديلات للمادتين ١٠٥ و ١١٤ من القانون الجنائي. ويتناول التعديل تصنيف أشكالاً جديدة من السلوك المتصل بالرشوة، سبق أن نصّ عليها القانون الجنائي المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠، كاستخدام الموظفين الحكوميين للمعلومات السرية لجني مكاسب اقتصادية أو الضغط على الموظفين الحكوميين لجني فائدة مهما كان نوعها. وتشير المادة ١١٤ إلى رشوة القضاة.

وتدرس حكومة أندورا في الوقت الراهن إمكانية توقيع اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد، المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٩٩٩ "المعني بحالة الخدمة المدنية". وأعدت بعض مشاريع القرارات لتنفيذ هذا القانون ...

... وقدمت وزارة العدل مشاريع قوانين للتصديق على عدة اتفاقيات أوروبية (ومنها اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد؛ والاتفاقية المتعلقة بغسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها؛ ... إلى مجلس الوزراء لاستعراضها. وجرى التصديق عليها في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ...

... وأعدت وزارة النظام العام مشروع قانون للموافقة على اتفاقية مكافحة الاتجار بالمخدرات وقدمته إلى الحكومة للموافقة عليه.

... وتعمل ألبانيا، بالتعاون مع مديريتها العامة للجمارك، على تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تحديث الخدمات الجمركية عن طريق الحوسبة ...

ويتواصل العمل لاستعراض وتنظيم البنية الأساسية القائمة لوحدة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بتدعيم إدارة الموظفين من أجل توظيف العاملين في الجمارك، جرى تطبيق جميع الإجراءات التي ينص عليها قانون الجمارك الجديد ...

وإزداد عدد دافعي الضرائب المسجلين منذ السنة الماضية ... وأعدت التعليمات المتعلقة بإجراءات قانون الضرائب وأُرسلت للنشر في الجريدة الرسمية.

وفيما يتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات التجارية، أُعدّ مشروع تعديل للقانون رقم ٧٩٧١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن المشتريات العامة ...

وبموجب القرار رقم ٦٢١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تقوم لجنة الاستشارة والشفافية بإدارة عملية الخصخصة وفقاً للجدول الزمني المقرر ...

(هـ) وكانت جزر البهاما أول بلد يصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨؛

(و) وجزر البهاما عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهي تساند العمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وقد اعتمدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ التوصيات الأربعين الصادرة عن هذه الفرقة؛

(ز) في عام ١٩٩٤، حُظر في جزر البهاما الاستعمال غير المصرّح به لجميع المخدرات المدرجة في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وفي الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١؛

(ح) في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصدر المصرف المركزي إلى جميع المصارف مذكرات توجيهية عن غسل الأموال؛

(ط) في عام ١٩٩٦، أُقرّ القانون المتعلق بغسل الأموال (عائدات الجريمة) والأنظمة ذات الصلة مما أضفى الطابع الجنائي على غسل الأموال المتصل بعائدات الجرائم الخطيرة والاتجار بالمخدرات؛

(ي) في عام ١٩٩٦، أصدر المصرف المركزي في جزر البهاما مذكرات توجيهية منقّحة إلى جميع المصارف تضمنت أحكام القانون المتعلق بغسل الأموال؛

(ك) في عام ١٩٩٦، بدأ التدريب المعزّز لجميع فروع الوكالات التنظيمية. وأدخلت تعديلات على قانون الأعمال التجارية الدولية سمحت للمحامين والمحاسبين القانونيين (في إطار قانون المحاسبين القانونيين) والمصارف والشركات الاستثنائية المرخص لها وشركات الإدارة الموافق عليها أن تعمل فقط بصفة وكيل مسجّل؛

... وأقرّ البرلمان في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ قانوناً لحماية سرية العمليات المصرفية ومكافحة غسل الأموال وأصبح نافذ المفعول في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

ووقع وزير الخارجية في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ ... الاتفاقية المتعلقة بغسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها التي صدق عليها البرلمان في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأودعت وثيقة التصديق في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.

## جزر البهاما

... اتخذت حكومة جزر البهاما سلسلة التدابير التالية المصممة لمكافحة أنشطة غسل الأموال :

(أ) في عام ١٩٨٣، حظر المصرف المركزي في جزر البهاما على المصارف قبول ودائع نقدية تزيد على ٥ ٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يوازيها. ويرصد المصرف المركزي بانتظام تدفق عملة الولايات المتحدة على النظام المصرفي؛

(ب) في عام ١٩٨٥، أيد المصرف المركزي واعتمد لأعضائه مدونة قواعد السلوك الصادرة عن رابطة المصارف الدولية والشركات الاستثنائية؛

(ج) في عام ١٩٨٧، سنّت جزر البهاما تشريعات صارمة بشأن جرائم الاتجار بالمخدرات في إطار قانون التجارة ومصادرة عائدات الاتجار بالمخدرات؛

(د) ووقّعت جزر البهاما معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٧. ووقّعت معاهدات مماثلة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠، على التوالي. كما أن جزر البهاما مستعدة لاتباع الإجراءات نفسها مع بلدان أخرى. بموجب تفويض التماسي؛

تبديل العملة بشأن مراقبة استلام عمليات نقدية بما يساوي ١٠.٠٠٠ دينار بحريني أو أكثر وإرسال تقارير بالعمليات غير الطبيعية إلى المؤسسة؛

(ج) تعميم رقم BC/16/97 المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى جميع المؤسسات المرخصة بشأن ضرورة وجود نظام داخلي لمراقبة جميع العمليات المشتبه بها وإرسال تقارير بهذه العمليات إلى المؤسسة؛

(د) تعميم رقم BC/17/97 المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى جميع المؤسسات المرخصة لتطبيق التوصيات الأربعين الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال.

... ويتضمن الباب الثاني من القانون الخيارات الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ١٩٧٦ وتعديلاته ... فصلا بشأن الرشوة (المواد من ١٨٦ إلى ١٩٣) ...

### بيلاروس

... بموجب البرنامج الوطني لتدعيم الجهود المبذولة لمحاربة الجريمة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، الذي تمت الموافقة عليه بالمرسوم الرئاسي رقم ٢٦٤ المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٩، تتخذ حالياً تدابير وقائية وتنفذ عمليات خاصة منسقة ومشتركة بين الإدارات لمحاربة جرائم الكسب غير المشروع التي تلحق أضراراً جسيمة بمصالح الدولة والمواطنين.

ويخول القانون المتعلق بتدابير محاربة الجريمة والفساد المنظمين المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أفراد الوحدات الخاصة لمكافحة الجريمة والفساد ... أن يحققوا ليس فقط في الأنشطة المالية والاقتصادية والوضع المالي وممتلكات الشخص المعني، وإنما أيضاً في أنشطة أشخاص طبيعيين واعتباريين آخرين.

(ل) في عام ١٩٩٧، خضعت جزر البهاما لتقييم متبادل بين الأفراد لقوانينها وإجراءاتها وأنظمتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال؛

(م) في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدرت لجنة الأوراق المالية إلى العاملين في ميدان الأوراق المالية مجموعة مذكرات توجيهية شاملة عن مكافحة غسل الأموال؛

(ن) وتنتمي جزر البهاما إلى عضوية هيئات دولية، كاللجنة المركزية للبلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي ومجموعة المشرفين على المصارف الخارجية، وغير ذلك؛

(س) وتعتبر رشوة الموظفين العموميين دائماً جريمة بموجب قانون العقوبات لجزر البهاما. وينطبق ذلك على الطلب إلى الموظفين الرسميين تسهيل أي نشاط غير مشروع. وقد جرى توسيع نطاق التطبيق الناجح لقوانين مكافحة الرشوة ليشمل البرلمانيين.

### البحرين

اتخذت مؤسسة نقد البحرين مجموعة من الإجراءات لمكافحة عمليات غسل الأموال في القطاع المالي عن طريق إصدار تعليمات للمؤسسات المصرفية والمالية في البحرين كالتالي:

(أ) تعميم رقم OG/308/89 المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ إلى جميع المؤسسات المصرفية بشأن تطبيق مبادئ لجنة بازل لمنع استخدام القطاع المصرفي في عمليات غسل الأموال؛

(ب) تعميم رقم ODG/149/93 المؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى المؤسسات المصرفية التجارية وشركات

القانون مختلف الصكوك الدولية التي أبرمت في سياق الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وصدقت بلجيكا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية... وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ خضعت بلجيكا لتقييم أجراه الفريق العامل المعني بالفساد، الذي أنشأته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

... وسيتم التصديق على اتفاقات الاتحاد الأوروبي التالية في إجراء واحد:

(أ) الاتفاق المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ المتعلق بحماية المصالح المالية للجماعات الأوروبية؛

(ب) البروتوكول المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر لعام ١٩٩٦ الملحق بالاتفاق المتعلق بحماية المصالح المالية للجماعات الأوروبية؛

(ج) البروتوكول الثاني المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الملحق بالاتفاق نفسه؛

(د) البروتوكول المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ المتعلق بالبيان الأولي لمحكمة العدل للجماعات الأوروبية والملحق بالاتفاق المذكور؛

(هـ) الاتفاق المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن مكافحة الفساد فيما يتعلق بالموظفين العموميين للجماعات الأوروبية والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتتولى وزارة العدل حالياً مسؤولية صياغة مشروع قانون التصديق على هذه الصكوك.

وسيتم التصديق قريباً على اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد... وفي الوقت نفسه انضمت

وتتضمن المادة ٢٣٥ من القانون الجنائي الجديد نصاً يجعل غسل الممتلكات جريمة. ويُعتبر التوقيع في موسكو في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ على الاتفاق بين حكومتي بيلاروس والاتحاد الروسي بشأن التعاون والمساعدة المتبادلة في محاربة العمليات المالية غير المشروعة تدبيراً هاماً يرمي إلى منع الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية وتحويل الأموال بشكل غير مشروع.

ويجري إدخال تحسينات مستمرة في النظام الذي يسمح للمصارف المصرّح لها في بيلاروس بإقامة علاقات مراسلة فيما يتعلق بفتح حسابات في المصارف الوطنية والخارجية، والذي تمت الموافقة عليه بالقرار رقم ١٥-٣ المتخذ في مجلس إدارة مصرف بيلاروس الوطني في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩. ونتيجة لتشديد شروط فتح الحسابات في المصارف الخارجية وباسمها، تقلّص عدد هذه الحسابات إلى ١٤ في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بعد أن كان ١١٣ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على المصارف الآن أن ترصد الامتثال للقانون عندما تُدخل أموالاً لعملائها وعندما تسدد دفعات بناء على تعليماتهم، آخذة بالاعتبار الإضافة رقم ١ (التي وافق عليها مجلس إدارة مصرف بيلاروس الوطني بقراره رقم ١١-٥ زاي المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩) إلى التوجيه رقم ٢ في إطار التعليمات المتعلقة بالدفعات الدولية التي تأخذ شكل تحويلات مصرفية، وهي التعليمات المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

## بلجيكا

أدخل القانون المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ المتعلق بمكافحة الفساد عدداً من التغييرات الجذرية في نظام القانون الجنائي في بلجيكا... وتم تحديث القانون البلجيكي وتكييفه مع المعايير الدولية في هذا المجال. ويراعي

التدابير الثنائية، وتشمل ما يلي:  
معاهدة تسليم المجرمين بين حكومة بليز وحكومة  
الولايات المتحدة المكسيكية، التي وقعت في ٢٨  
آب/أغسطس ١٩٨٨ ودخلت حيز النفاذ في ٢٥ أيار/مايو  
١٩٨٩. ...

... معاهدة تسليم المجرمين بين حكومة بليز وحكومة  
الولايات المتحدة الأمريكية، التي وقعت في ٣٠ آذار/مارس  
٢٠٠٠ (لم تدخل حيز النفاذ بعد). ...

### بلغاريا

... تحدد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي  
اعتمدها الحكومة البلغارية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، مهمة  
مكافحة الفساد بوصفها عنصرا رئيسيا في سياسة  
الحكومة. ... ومنذ عام ١٩٩٨، اتخذت بلغاريا عددا من  
التدابير في إطار الاستراتيجية. ...

... وبلغاريا طرف في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية  
في الميدان الاقتصادي [لمكافحة رشوة الموظفين العموميين  
الأجانب في المعاملات التجارية الدولية]. وهي أيضا عضو  
في الفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بمكافحة الفساد في  
المعاملات التجارية الدولية. وتنفيذا للتوصيات الدولية، سن  
البرلمان البلغاري في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تعديلا للقانون  
الجنائي (SG رقم ٢٣/٥١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠). ...  
إضافة إلى ذلك، وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، قدمت الحكومة  
للبرلمان مشروع تعديل لقانون المخالفات والجزاءات  
الإدارية. ...

... وشاركت بلغاريا بفعالية في عملية صياغة  
الاتفاقية الجنائية المعنية بالفساد التي وضعها مجلس أوروبا،  
ووقعت بلغاريا الاتفاقية في يوم فتحها، في ٢٧ كانون  
الثاني/يناير ١٩٩٩. ولم يتم التصديق على الاتفاقية بعد.  
وعدلت بلغاريا قانونها الجنائي بغية مواءمة تشريعها الوطنية

بلجيكا إلى مجموعة الدول المناهضة للفساد، في مجلس  
أوروبا، التي تتابع تقييم التدابير التي يتخذها مختلف الدول  
الأعضاء بموجب الاتفاقية. ويوفر التصديق على هذه  
الصكوك، إضافة إلى القانون الجديد المؤرخ ١٠ شباط/فبراير  
١٩٩٩، لبلجيكا تشريعا يغطي جميع جوانب مكافحة  
الفساد.

ووفقا للمادة ٢، الفصل ٣، من القانون المؤرخ  
١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن منع استخدام النظام  
المالي لأغراض غسل الأموال، يمكن تطبيق آلية وقائية  
لمكافحة غسل الأموال على عمليات غسل الأموال الناجمة  
عن فساد الموظفين العموميين الوطنيين والدوليين. ...

... وبعد عام ١٩٩٨، لن يسمح بتحويل الأموال  
إلا للأجهزة التي يصرح لها بذلك خصيصا بموجب القانون،  
والتي تكون خاضعة للوائح التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل  
الأموال. ...

### بليز

التدابير الوطنية، وتشمل ما يلي:  
... قانون منع الفساد في الحياة العامة رقم ٢٤ لعام  
١٩٩٤، من مجموعة قوانين بليز (١ كانون الثاني/يناير  
١٩٩٥) الذي يحدد متطلبات الإعلانات المالية، وقواعد  
السلوك للموظفين العموميين، وينشئ لجنة ضمان النزاهة من  
أجل إنفاذ تلك الأحكام. ...

... اللوائح التنظيمية لمكافحة الفساد في الحياة العامة  
(تعديل الأشكال)، الصك القانوني رقم ٣٨ لعام ١٩٩٦  
(١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦). ...

... قانون (منع) غسل الأموال رقم ١٢ لعام  
١٩٩٦، من مجموعة قوانين بليز (٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦).  
...

تحويلات الأموال، مثل قانون النقد، الساري المفعول منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ واللائحة التنظيمية رقم ١٦ لوزارة المالية، المتعلقة باشتراطات مكاتب الصرافة؛ واللائحة التنظيمية رقم ٣٠ لوزارة المالية، المتعلقة بتصدير واستيراد العملات الوطنية والأجنبية نقداً، والمعادن النفيسة والحجارة الثمينة؛ واللائحة التنظيمية رقم ٢٨ لمصرف بلغاريا الوطني، بشأن تحويلات المدفوعات العابرة للحدود؛ ...

### الكامبيرون

... ترد فيما يلي التدابير التي اتخذتها حكومة الكامبيرون في ميدان مكافحة الفساد ... كما أن والتدابير التي اتخذت تطبيقاً للقرارين ١٧٦/٥٣ و ٢٠٥/٥٤ لا تزال قيد الدراسة وستدرج في الوثائق ذات الصلة.

(أ) الأمر رقم 001/PM المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، المتعلق بإنشاء مرصد لمكافحة الفساد؛

(ب) الأمر رقم 032/PM المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، المتعلق بتعديل بعض أحكام الأمر رقم 001/PM ؛

(ج) الأمر رقم 033/PM المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، المتعلق بتعيين رئيس مرصد مكافحة الفساد؛

(د) الأمر رقم 034/PM المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، المتعلق بتعيين أعضاء مرصد مكافحة الفساد؛

(هـ) القرار رقم ١٥٦/٢٠٠٠، المتعلق بتعديل وإكمال بعض أحكام المرسوم رقم ١٠٢/٩٥ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن مواصفات لجان الأسواق العامة وتنظيمها وتسيير أعمالها؛

(و) التعميم رقم 006/CAB/PM المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، المتعلق بتطبيق لائحة تنظيم الأسواق العامة؛

مع معايير الاتفاقية. ... وسيكتمل الاتفاق التام مع معايير الاتفاقية الجنائية باعتماد قانوني جنائي جديد.

... وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وقعت بلغاريا اتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني بشأن مكافحة الفساد. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، أجاز البرلمان البلغاري قانون التصديق على الاتفاقية (SG رقم ٢٣/٤٢ أيار/مايو ٢٠٠٠).

في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أقر البرلمان البلغاري قانون الإعلان عن ممتلكات كبار الموظفين الحكوميين (SG رقم ٩/٣٨ أيار/مايو ٢٠٠٠) ...

وأصدرت الحكومة البلغارية لوائح تنظيمية بشأن منح أذون الشراء العامة، دون العتبات التي تحددها المادة ٧ من قانون المشتريات العامة (SG رقم ٢/٣٦ أيار/مايو ٢٠٠٠) ...

وأذن لقسم منفصل، أنشئ في دائرة الشرطة الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة، بأن يحقق في الصلات القائمة على الفساد بين أعضاء الإدارات العامة والمحلية ومجموعات الجريمة المنظمة.

... وكانت بلغاريا من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية [بشأن غسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها] ... في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٧، جرم القانون الجنائي غسل الأموال (المادة ٢٥٣). وفي عام ١٩٩٨، اعتمد قانون جديد لتدابير مكافحة غسل الأموال ... نص على إنشاء مكتب للمخابرات المالية ... وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أجاز البرلمان البلغاري ... تعديلاً جديداً للقانون نفسه يوسع من سلطات مكتب المخابرات المالية. ...

وعلى الرغم من النظام النقدي المتحرر لبلغاريا إلا أنها استحدثت عدداً من اللوائح التنظيمية للتحكم في

الفساد. وستواصل كندا العمل من أجل المزيد من التعاون في مكافحة الجريمة والفساد الدوليين عن طريق عضويتها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، صدقت كندا على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وحيث كانت كندا هي البلد الخامس الذي يصدق على الاتفاقية (من بين البلدان العشرة صاحبة أكبر نصيب من الصادرات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وبما أن كندا تمثل ٦٠ في المائة على الأقل من جملة صادرات تلك البلدان العشرة)، أسهم ذلك في دخول الاتفاقية حيز النفاذ بعد ٦٠ يوما من إيداع كندا تصديقها عليها. ... وقد وقعت كندا اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وصدقت عليها في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتشارك كندا أيضا في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وستؤيد بذل جهود للتفاوض بشأن وضع اتفاقية عالمية لمكافحة الفساد.

### الصين

ينص القانون الجنائي في الصين وقانون مكافحة المنافسة غير العادلة، من جملة قوانين أخرى، على تدابير "لمكافحة الفساد والرشوة في التجارة الدولية" و"منع السلوك الفاسد وتحويلات الأموال بصورة غير مشروعة".

وتشمل القواعد والنظم الإدارية السارية المفعول حاليا التي وضعتها هذه الوزارة ووافق عليها مجلس الدولة، ... ما يلي:

(أ) القواعد المؤقتة بشأن الإجراءات الإدارية ضد الكسب غير المشروع والرشوة في أوساط الموظفين

(ز) اتفاق المقر لإنشاء وكالة للشفافية الدولية في الكاميرون؛

(ح) تقرير عن عمل اللجنة المخصصة المعنية بمكافحة الفساد في دورتها الرابعة؛ والإجراءات التي أمر بها رئيس الدولة فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بوزارة التخطيط الحضري والموئل ...، ووزارة الإدارة العامة والإصلاح الإداري ...، ووزارة الصحة العامة ...، ووزارة التعدين والمياه والطاقة.

### كندا

دخل قانون مكافحة فساد الموظفين العموميين الأجانب حيز النفاذ في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويجرم القانون تقديم الرشوى للموظفين العموميين الأجانب، وحياسة وغسل الممتلكات والعوائد التي يتم الحصول عليها أو جنيتها من تلك الرشوى ويمكن بموجب القانون الحجز على الأموال المتأتية من عائدات الجريمة أو تقييدها أو مصادرتها. ويجوز للشرطة استخدام التنصت على المكالمات الهاتفية وغيره من أساليب المراقبة الإلكترونية لجمع الأدلة عند التحقيق في هذه الجرائم.

وقدمت الحكومة الاتحادية مشروع القانون C-22، المتعلق بعائدات الجريمة (غسل الأموال)، إلى مجلس العموم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهو معروض الآن على مجلس الشيوخ. ويحتوي مشروع القانون على مقترحات تشريعية من أجل ... إنشاء المركز الكندي لتحليل المعاملات والتقارير المالية. ...

وعلى الصعيد الدولي، تشارك كندا بنشاط في المناقشات والمفاوضات التي تجري في مختلف المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس أوروبا، والكمونولث، ومجموعة الدول الثماني، بشأن سبل مكافحة

وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، صدقت كولومبيا على القانون ١٩٠ لعام ١٩٩٥ وأصدرته، ... وهو القانون الذي يعتمد أحكاما ترمي إلى استئصال الفساد من الإدارة العامة. ويعرف القانون باسم "لائحة مكافحة الفساد" التي تشكل جزءا من الاستراتيجية الشاملة للحكومة الوطنية لمكافحة الفساد بفعالية.

وبغية وضع معايير قياسية للمشتريات العامة، صدر المرسوم ١٤٧٧ المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، باللوائح التنظيمية لنشر عقود الشراء في النشرة الرسمية للمشتريات العامة، بموجب القانون ١٩٠. وصدر المرسوم ٢٢٣٢ لعام ١٩٩٥ ... باللوائح التنظيمية للإعلان عن الأصول والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، فضلا عن نظام الشكاوى، بموجب القانون ١٩٠. وقد عزز القانون ١٩٠ ... التدابير الوقائية والرقابية التي تنص عليها اللائحة العامة للنظام المالي، ووسع نطاقها لتشمل دوائر اقتصادية أخرى. ...

وتمثلت التدابير الأخرى التي اعتمدت بموجب القانون ١٩٠ في التزام إدارات الرقابة على المصارف وأسواق الأوراق المالية بتكليف إدارة خاصة بالعمل حصرا في مجال مراقبة تطبيق التدابير المشار إليها في لائحة النظام المالي. ...

واعتمدت كيانات الدولة المعنية المختلفة ... عددا من التدابير الخاصة تشمل ما يلي:

(أ) إنشاء تدابير لمراقبة استيراد السلع، مثل مراجعة تسجيل الواردات (القرار ١٠ لعام ١٩٩٦ للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية)؛

(ب) إنشاء النظام المتكامل لمنع غسل الأموال، الذي ينظم أدوات كشف العمليات المريبة والإبلاغ عنها ... ويدعو أيضا إلى اعتماد مدونات سلوك، وإصدار كتيبات

الإداريين بالدولة (أعلنها مجلس الدولة رسميا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)؛

(ب) القواعد المؤقتة بشأن الإجراءات الإدارية أو التأديبية ضد الاحتيال في النقد الأجنبي والتربح من فروق الأسعار وإخراج الأموال بقصد التهرب من النظم المالية والإتجار غير المشروع بالعملة الأجنبية وغير ذلك من انتهاكات ضوابط النقد الأجنبي (صدق عليها مجلس الدولة رسميا ... في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)؛

(ج) القواعد المتعلقة بالرسوم الإدارية المتخصصة والجزاءات وإجراءات الحجز من أجل تنفيذ نظم منفصلة لإدارة الدخول والنفقات (أعلنت رسميا على نحو مشترك ... في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩)؛

(د) القواعد المؤقتة من أجل تنفيذ الإجراءات الإدارية ضد الكسب غير المشروع لموظفي الدولة الإداريين وقبولهم الرشاوى (أعلنتها إدارة التفتيش رسميا في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩).

## كولومبيا

يغطي القانون الجنائي الكولومبي أنواعا عديدة من السلوك الإجرامي للموظفين العموميين، ويرد معظم أنواع هذا السلوك في الباب الثالث من القانون المتعلق بالجرائم ضد الإدارة العامة ... وعدل القانون مؤخرًا، لإضافة العمل الإجرامي المتمثل في الرشوة العابرة للحدود الوطنية. ... وعلى هذا النحو، أوفت كولومبيا بالالتزام الذي أعلنته عند تصديقها على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. ومن الجدير بالملاحظة أن العقوبة المفروضة على الرشوة العابرة للحدود الوطنية أشد من العقوبة المفروضة على الرشوة المتعلقة بالموظفين العموميين الوطنيين (سواء فيما يتعلق بتقديم الرشوة أو استلامها). ...

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

زادت على المستوى الأول فعالية الدور الذي تضطلع به الأجهزة التقليدية، وهي أجهزة الجمارك وشرطة الحدود ومكتب الكونغو للمراقبة بإنشاء أمانة فنية لتعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية ولجنة اقتصادية ولجنة للشرطة لقمع الجرائم الاقتصادية. وتقوم هذه الأجهزة بدور وقائي وردعي وتمارس المراقبة التي تؤدي إلى الكشف عن حالات الغش من خلال إثبات عدم الاتساق النوعي أو الكمي أو الكشف عن حالات الإقلال أو المغالاة في وضع الفواتير مما ييسر نقل الأموال بصورة غير مشروعة.

وعلى الصعيد الثاني تطبق التدابير الإدارية والتنظيمية. وتتطلب القواعد الوطنية تصريحا تلقائيا لاستيراد أو تصدير السلع والخدمات. وتقوم الحكومة بنشر قائمة بالمنتجات المسموح باستيرادها والمنتجات التي تخضع لإذن خاص (التجارة في الأسلحة والمتفجرات والذخائر إضافة إلى المواد الثمينة والأعمال الفنية والبن). ويخضع المدراء العموميون للشفافية والمساءلة عن كيفية أدائهم لواجباتهم في حين يلتزم أعضاء الحكومة بالإعلان عن ممتلكاتهم قبل توليهم لوظائفهم وبعد تركهم لهذه الوظائف.

## كرواتيا

... بدأ سريان التشريع الجنائي الجديد (القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية) في كرواتيا منذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويتضمن التشريع الأحكام الواردة في الصكوك الدولية الحالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة الدولية والفساد. وبدأ سريان قانون غسل الأموال في وقت مبكر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وطبقا لهذا القانون أنشأت حكومة كرواتيا مكتبا في وزارة المالية لمنع غسل الأموال.

توضيحية للإجراءات، والقيام بمراجعة آليات مراقبة الوثائق وحفظها (التعميم) ٦١ لعام ١٩٩٦ للرقابة على القطاع المصرفي).

ولتحقيق نتائج أفضل في هذا المجال أنشأت الحكومات لجنة للتنسيق بين المؤسسات لمكافحة غسل الأموال بموجب المرسوم ٩٥٠ لعام ١٩٩٥ وبمشاركة من القطاع الخاص. وأنشأ المرسوم ٧٥٤ لعام ١٩٩٦ لجنة مشتركة بين المؤسسات لمكافحة المعاملات المالية التخريبية.

... ويهدف القانون رقم ٣٣٣ لعام ١٩٩٦ والمتعلق بإنهاء السيطرة على الأصول ذات الصلة بالعمل الإجرامي، إلى تكييف النظام القانوني لشروط اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ والصكوك الدولية الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ التدابير وإعلان إنهاء السيطرة على الأصول ذات الصلة بالعمل الإجرامي.

وينشئ المرسوم ٣٦٥ لعام ١٩٩٧ معايير تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة ويدخل تحسينات مهمة في مكافحة غسل الأموال. ومن بين هذه التحسينات أن العنوان الجديد في القانون الجنائي ويسمى غسل الأموال يصف بوضوح السلوك الإجرامي الناجم من جرائم خطيرة مثل الثراء غير المشروع والابتزاز والخطف لأغراض الابتزاز والتمرد والجرائم ذات الصلة بالاتجار بالمواد السامة والعقاقير غير المشروعة.

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية، تتعاون كولومبيا على نحو نشط مع منظمة الشفافية الدولية ومع الغرفة التجارية الدولية عن طريق فروعها الوطنية التي تمثلها، منظمة الشفافية في كولومبيا والغرفة التجارية في سانتا فيه بيوغوتا. واقترحت الحكومة كبدل آخر أن يجري الاستمساك في الخطة الإنمائية الوطنية بالبرنامج العالمي "للمنظمة الشفافية الدولية، المعنون جزر التزاهة".

تعديل القانون الجنائي الدانمركي بسن المرسوم رقم ٢٢٨ في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد بدأ سريان الفروع ذات الصلة من التعديل في ١ أيار/مايو ٢٠٠٠ وهي تتعلق بالصكوك القانونية التالية:

(أ) اتفاقية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد الذي يشترك فيه موظفو المجتمعات الأوروبية وموظفو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموقعة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨؛

(ب) الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي والمؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن مكافحة الرشوة في القطاع الخاص؛

(ج) اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية؛

(د) اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن مكافحة الفساد، المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، والمصحوبة بالنظام الأساسي لمجموعة الدول المناهضة للفساد. وفي جملة أمور، يساعد اعتماد هذا القانون الدانمرك في التصديق على الاتفاقيات المذكورة أعلاه، وفي أن تصبح عضوا في النظام الأساسي لمجموعة الدول المناهضة للفساد. ويجري العمل حاليا لاستكمال عملية التصديق...

## إكوادور

أعلن المشرف على البنوك في نطاق اختصاصه المتصل بمراقبة الهيئات المالية، أن جميع هذه الهيئات يجب أن يحتفظ بدليل لمنع غسل الأموال لتمكينه من تحديد العمليات غير العادية لعملائه في المعاملات الوطنية أو الدولية التي تزيد عن ١٠.٠٠٠ دولار في الشهر. وتوجد هذه القاعدة في الفصل الثاني، تحت البند الفرعي الرابع في العنوان الثامن من

... ويجري حاليا إدخال تعديلات على هذه التشريعات في كرواتيا لتتضمن الأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية المعتمدة لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والصكوك الدولية الأخرى في هذا المجال، التي قامت كرواتيا بتوقيعها والتصديق عليها أو تلك التي يجري الإعداد لتوقيعها والتصديق عليها.

... وظلت كرواتيا تشارك على نحو نشط في عمل اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية منذ إنشائها. ووافقت كرواتيا أيضا على تنفيذ ٤٠ توصية من توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقعت كرواتيا اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد وهي بسبيل التصديق عليها. وعندما يبدأ سريان هذه الاتفاقية ستصبح كرواتيا عضوا في مجموعة الدول المناهضة للفساد. ويجري الآن الإعداد للتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني.

... ونشرت الحكومة الجديدة في كرواتيا جميع جهودها لمكافحة الفساد في خطة العمل التي وافق عليها البرلمان الكرواتي في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وأنشأت وزارة الداخلية إدارة لمكافحة الفساد من أجل إنفاذ التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

... وتشارك وزارة الداخلية في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها كرواتيا عند توقيع ميثاق تحقيق الاستقرار في دول وسط وشرق أوروبا ومبادراتها لمكافحة الفساد... وميثاق الاستثمار المرفق بميثاق تحقيق الاستقرار.

## الدانمرك

من أجل المساهمة في تنفيذ عدد من الصكوك القانونية ذات الصلة بالفساد والرشوة، تم من جملة أمور

للاستخبارات تحت إشراف وزارة الداخلية من أجل إدارة المؤسسات الائتمانية والمالية والإشراف عليها. وستكون المهام الرئيسية لوحدة الاستخبارات المالية في المستقبل هي تحليل المعاملات المشتبه في صلتها بغسل الأموال.

... وتنص الفقرة الثانية من قانون منع غسل الأموال على أن غسل الأموال هو تحويل أو نقل ممتلكات تتم حيازتها كنتيجة مباشرة لعمل يعاقب عليه إجراء جنائي، أو أداء أعمال قانونية بشأها، الغرض منها أو النتيجة المترتبة عليها هو إخفاء المالك الفعلي أو الأصلي غير المشروع للممتلكات. ويترتب على انتهاك هذا القانون مساءلة جنائية وإدارية.

... وبالإضافة إلى الأعمال غير القانونية الداخلية...، صادقت إستونيا أيضا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها التي تضع قواعد إضافية لمنع غسل الأموال والعمليات المالية غير القانونية على الصعيد الدولي.

## فرنسا

مكافحة الفساد على الصعيد الوطني  
... تم إنشاء الدائرة المركزية لمكافحة الفساد وأوكلت إليها مهمة منع الفساد والكشف عنه وتقوم الدائرة بتحليل آليات الفساد، وتؤدي دورا استشاريا في مجال إدارة العدالة والمساعدة في إقامة العدل.

وتم في عام ١٩٩٩ إنشاء مركز اقتصادي ومالي ضمن الولايات القضائية المتخصصة وذلك لمعالجة المسائل المعقدة ذات الصلة بالفساد والجريمة المالية المنظمة على نحو أكثر كفاءة وسرعة. ...

وفيما يتعلق بمنع الفساد وتحويل الأموال بصورة غير مشروعة تقوم فرنسا بدور نشط في مكافحة غسل الأموال،

مدونة قرارات المشرف على البنوك ومجالس إدارات البنوك، وهي تتفق مع المحددات القانونية للقانون رقم ١٠٨ (قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية). وفيما يتعلق بالتحويلات بين الكيانات المالية يجب الإبلاغ عن المعاملات التي تزيد عن ١٠٠.٠٠٠ دولار. ويقوم المشرف على البنوك بمراقبة هذه الأدلة والقواعد والإشراف عليها ويتحقق من الامتثال لها.

وبالإضافة إلى ذلك يشترك المشرف على البنوك في لجنة دولية تقوم بتحليل ودراسة المشاكل والملاحظات ذات الصلة باقتراحات الإصلاح القانوني بغرض كفالة التخصص في مراقبة الأنشطة التي يفترض أنها غير مشروعة أو على الأقل غير عادية. وتقوم لجنة مشتركة بين المؤسسات موجودة داخل اللجنة ذاتها بالعمل الميداني وتنفيذ مختلف التدابير اللازمة، بمشاركة الدولة، في محاولة لتفادي الحاجة إلى إجراء تحليل إضافي في رفع القضايا الجنائية.

وهناك مصلحة في مكافحة الفساد، ولذلك تعقد حلقات العمل التي تستنبط السبل الملائمة لتوحيد القواعد والحد من نطاق أفعال المجموعات التي تقوم بهذا النوع من الجرائم وتستخدم في ذلك مختلف الآليات وأحدث التكنولوجيات لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المالية غير المشروعة. ويمكن النظر أيضا في إمكانية زيادة المبالغ التي ينبغي مراقبتها.

## إستونيا

... تعالج المواضيع [المذكورة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٣ و ٢٠٥/٥٤] بقانون لمنع غسل الأموال بدأ سريانه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

... والهدف من القانون هو منع الأموال أو الأصول الأخرى التي تتم حيازتها بطريقة جنائية من اختراق النظام المالي. وينشئ القانون من بين أمور أخرى وحدة

بشأن مكافحة الفساد التي فتحت للتوقيع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ووقعت عليها ١٤ دولة من بينها فرنسا. وتم في أيار/مايو عام ٢٠٠٠ اعتماد مدونة نموذجية لقواعد السلوك للموظفين العموميين.

### ألمانيا

... في ميدان مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية وقعت ألمانيا اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجنب في المعاملات التجارية الدولية ... وتم تحويل الاتفاقية إلى قانون ألماني في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ واقرنت بسن قانون مكافحة الرشوة الدولية ... وطبقا لهذا القانون فإن إرشاد المواطن الأجنبي والموظفين الدوليين يشكل جريمة تماثل إرشاد الموظفين الألمان إذا تمت بنية الحصول على مزية في التجارة الدولية.

ويعتبر الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذي يهدف إلى مكافحة الفساد في القطاع الخاص من أجل ضمان المنافسة في السوق الأوروبية المشتركة مثلا آخر على الدعم النشط الذي تقدمه ألمانيا للتعاون الدولي في هذا المجال وتعمل الحكومة حاليا على دراسة ما إذا كان التشريع الألماني يحتاج لمزيد من التكيف مع هذا الإجراء المشترك.

وفضلا عن ذلك، وافق مجلس أوروبا على اتفاقيتين تعززان التنسيق الدولي لمكافحة الفساد، إحداها في إطار القانون الجنائي (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) والأخرى في إطار القانون المدني (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) وهما توجهاً تركيزاً خاصاً للممارسات غير القانونية في المعاملات التجارية الدولية. ومن المنتظر أن يجري التصديق على هاتين الاتفاقيتين من قبل الهيئة التشريعية الألمانية أثناء الدورة الحالية.

ولا سيما في مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال.

### مكافحة الفساد على الصعيد الدولي

... في سياق الأمم المتحدة ...، يشتمل البرنامج العالمي لمكافحة الفساد الذي أنشأه في شباط/فبراير ١٩٩٩ مركز مكافحة الجريمة الدولية على عنصر بحثي وعنصر للتعاون التقني. وقد انتهى الاجتماع المتعلق بالفساد وقنواته المالية، الذي نظم في باريس في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، إلى تعريف العناصر الأولية للاستراتيجية العالمية لمكافحة الفساد. وتم إدخال الأحكام المختلفة المتعلقة بمكافحة الفساد في مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أثناء المفاوضات المعقودة في فيينا ... بناء على اقتراح مقدم من فرنسا والولايات المتحدة ... واعتمدت لجنة مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها التاسعة المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قراراً أعدته فرنسا بعنوان "صك قضائي دولي فعال لمكافحة الفساد". و ... هي تتوقع أن يجري صياغة صك قضائي عالمي دولي لمكافحة الفساد.

... وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩ جرت الموافقة على القانون الذي يأذن بالتصديق على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجنب في المعاملات التجارية الدولية (القانون رقم ٩٩-٤٢٤ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩).

وفي مجلس أوروبا بدأ في ١ أيار/مايو ١٩٩٩ سريان الاتفاق الجزئي الموسع الذي أنشأ مجموعة الدول المناهضة للفساد. وترأس فرنسا هذه المجموعة. وقامت ٣١ دولة، من ضمنها فرنسا، بالتوقيع على اتفاقية القانون الجنائي بشأن مكافحة الفساد التي فتحت للتوقيع في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وقد استكملت هذه الاتفاقية باتفاقية القانون المدني

الضرورية في هذا الشأن. وبموجب دستور عام ١٩٩٢ وقانون المحاكم تختص المحاكم الغانية بالبت في قضايا الأنشطة التجارية المنطوية على الغش والفساد في غانا.

### اليونان

سنت اليونان قانونا جنائيا خاصا هو قانون التصديق على اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، الذي تم بواسطته دمج مجموعة القواعد الواردة في الاتفاقية ضمن النظام القانوني اليوناني. ويُدخل القانون جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب، ويجرم عدم الامتثال لقوانين المحاسبة، وينشئ جزاءات إدارية على المؤسسات التجارية. ووسّعت اليونان أيضا تشريعاتها المتعلقة بغسل الأموال من أجل دمج جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب فيها.

وفيما يتعلق بغسل الأموال والتحويل غير المشروع لها، قامت اليونان بالتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة (اتفاقية فيينا) ومجلس أوروبا (اتفاقية ستراسبورغ) في هذا الشأن وشرعت في تنفيذها. كما أدرجت ضمن قانونها تشريعات الجماعة الأوروبية ذات الصلة (توجيه سنة ١٩٩١).

وفي هذين الميدانين، تشارك اليونان بنشاط في جميع المتديات الدولية كعضو في الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال وفي مجموعة إغمونت، فضلا عن الأفرقة التشريعية التحضيرية في الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وفي مجال المنع ربما لا يكون تقديم تعريف قانوني للواجبات كافيا لتجنب الفساد في القطاع العام. ومن المطلوب أيضا وضع نظم داخلية في مختلف الإدارات تراعي فيها هياكلها الخاصة. وفي هذا الصدد أحرزت ألمانيا نتائج جيدة بالنسبة للمبادئ التوجيهية للحكومة الاتحادية الصادرة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن مكافحة الفساد في الإدارة الاتحادية. وتهدف هذه المبادئ إلى تحديد المجالات الحساسة في الإدارة والحد من مخاطر الفساد بوضع التدابير الملائمة فيما يتعلق بالموظفين مثل منحهم مزيد من السلطات الإشرافية وتنفيذ التناوب المتكرر.

### غانا

فيما يتعلق بالقرار ١٧٦/٥٣، لا يوجد في غانا تشريع موحد بشأن الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية. وهي ليست طرفا في أي اتفاقية دولية معنية بإجراءات مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية. بيد أن أنشطة المكتب الخاص المعني بالغش في غانا لها تأثير كبير في هذه المسألة. فهذه المؤسسة منوطة بموجب القانون بإجراء تحقيقات في الأنشطة التجارية الفاسدة في غانا، كما جرى تخويلها سلطة محاكمة المؤسسات التجارية المتورطة في ممارسات الفساد.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٠٦/٥٤، أنشأت غانا مؤسسات قانونية لمكافحة ممارسات الفساد والتحويل غير الشرعي للأموال. بما في ذلك غسل الأموال. وفضلا عن أنشطة المكتب الخاص المعني بالغش التي نوقشت أعلاه، ثمة مؤسسة أخرى في غانا أنشئت بموجب القانون لمكافحة التمويل غير الشرعي للأموال هي مجلس مكافحة المخدرات. وتشمل أنشطة هذا المجلس ليس فقط مكافحة الاتجار بالعقاقير غير المشروعة كالمخدرات، وإنما تشمل أيضا إجراء تحقيقات في مسألة غسل الأموال واتخاذ الإجراءات

## هنغاريا

وقّعت هنغاريا اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ووضعت هنغاريا بموجب قانونها السابع والثمانين لعام ١٩٩٨ التشريعات الضرورية لتنفيذ الاتفاقية في القانون الوطني. وتم إدخال تشريع جديد في القانون الجنائي الهنغاري هو "الجرائم المرتكبة ضد نقاء الحياة الدولية العامة". ويتضمن هذا العنوان الجديد الجرائم المتمثلة في "الرشوة التي تقدم في إطار علاقة دولية". ودخل هذا التشريع حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ويتسم نطاق الجرائم الجديدة بكونه أوسع إلى حد ما من نطاق الاتفاقية، لأنه يخضع الرشوة السلبية للعقاب أيضا. ...

وبوصف هنغاريا عضوا في مجلس أوروبا، وقّعت اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومن المتوقع أن تصدّق عليها في النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ... ويتضمن القانون الجنائي الهنغاري أحكاما تتناول بصورة مناسبة جريمة الرشوة الإيجابية والسلبية للموظفين العموميين الوطنيين، والرشوة الإيجابية للموظفين العموميين الأجانب. وانضمت هنغاريا لمجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، وتشارك وزارة الداخلية في أعمال المجموعة بواقع خمسة موظفين.

وصدّقت هنغاريا على الاتفاقية المتعلقة بمكافحة غسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها الموقّعة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وقد أودعت وثائق التصديق في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ وسوف تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لهنغاريا في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد عدّل القانون المائة والعشرون لعام ١٩٩٩ بشأن تعديل الإجراءات الجنائية، والذي بدأ نفاذه في

١ آذار/مارس ٢٠٠٠ تعريف غسل الأموال ووسّع نطاقه ليشمل الأنشطة الإجرامية التي تسبق الجريمة الفعلية لغسل الأموال.

## إندونيسيا

... ثمة ثلاثة إجراءات أساسية تسعى الحكومة الإندونيسية إلى تحقيقها من أجل القضاء على الفساد ... .

في سياق تطوير القانون، هناك عدد من القوانين التنظيمية المتعلقة بحسن إدارة الشؤون العامة هي ... :

(أ) القانون رقم ٣ لعام ١٩٧١ المعنون "القضاء على جريمة الفساد"؛

(ب) قرار الجمعية الاستشارية الشعبية لجمهورية إندونيسيا رقم XI/MPR/1998، المعنون "إقامة إدارة حكومية نظيفة لا تعرف التواطؤ والمحاباة".

... واتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز أداء الدولة فيما تبذله من جهود لتشكيل حكومة نظيفة، بما في ذلك تعزيز شفافية الاشتراء الحكومي. وفيما يلي السياسات التي تم وضعها بهدف تنفيذ تلك المهام ومتابعتها:

(أ) القرار الرئاسي رقم ٧ لعام ١٩٩٨ (دور الحكومة والشركات المملوكة للدولة في التنمية و/أو إدارة الهياكل الأساسية)؛

(ب) القرار الرئاسي رقم ٦ لعام ١٩٩٥ (فريق تقييم الإمدادات)؛

(ج) القرار الرئاسي رقم ٨ لعام ١٩٩٧ والقرار الرئاسي رقم ٢٤ لعام ١٩٩٥ (تعديل القرار الرئاسي رقم ١٦ لعام ١٩٩٤ بشأن تنفيذ الميزانية الوطنية)؛

(د) رسالة الوزير المنسق المعني بالإشراف على التنمية وتعزيز الموظفين الحكوميين الإندونيسيين رقم

الحكومة في تقديم قضايا الفساد إلى المحاكم وهو ما كان قبلا عملية صعبة.

### إيطاليا

... لم تتخذ على ما يبدو تدابير خاصة في النظام القانوني الإيطالي لتطبيق التوصيات الواردة في قرارات الأمم المتحدة ...

غير أنه يوجد تحت تصرف إيطاليا عمليا مجموعة من التدابير الداخلية ترمي إلى مكافحة الفساد والتحويل غير المشروع للأموال، مما يجعل من الممكن التأكيد بأنها تتقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

### اليابان

... في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدمت الحكومة اليابانية إلى البرلمان الوطني رسميا [اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية] إلى جانب قانونها التنفيذي (تعديلات على قانون منع المنافسة غير الشريفة). وأقرت الجمعية الوطنية الاتفاقية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨. واعتمدت القانون التنفيذي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأودع صك القبول في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد دخل القانون التنفيذي حيز النفاذ، إلى جانب الاتفاقية، في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. و [هي] تحظر على أي شخص إعطاء أو عرض أو الوعد بتقديم أي امتياز مالي أو غيره لموظف عمومي أجنبي من أجل الحصول على امتيازات تجارية أو مواصلة الحصول عليها بأساليب غير سليمة.

... وفي آذار/مارس ١٩٩٨، قدمت الحكومة لبرلمانها الوطني مشاريع قوانين تتضمن تدابير مختلفة لمناهضة الجريمة المنظمة، وتم إقرارها في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩.

١٩٩٨/١١ حزيران/يونيه 79/WK.WASPAN/6/98 (الخطوات الرامية إلى القضاء على الفساد والتواطؤ والمحابة في الاقتصادي الوطني)؛

(هـ) الرسالة الإعلامية للمدير العام لميزانية الدولة رقم SE11/A/51/0194 المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (نظام المحاسبة الحكومية المتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥).

وفي سياق تطوير المؤسسات القانونية، خضعت حكومة الوحدة الوطنية الحالية لعدد من إجراءات إعادة الهيكلة، كإنشاء منصب وزير الشؤون القانونية والتنظيمات للمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية لإنفاذ القانون في إندونيسيا؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أنشأت إندونيسيا لجنة القضاء على الفساد، وهي لجنة مستقلة لمناهضة الفساد، من أجل فصل مهمتي التحقيق والتهام بإسنادهما لمؤسستين مختلفتين؛ ومن المتوقع حاليا أن تشكل المؤسسات غير الرسميتين المدعوتان "المنظمة الإندونيسية لرصد الفساد" و "الجمعية الإندونيسية للشفافية"، اللتان تضمان أشخاصا على درجة عالية من النزاهة، مجموعتي ضغط مهمتين لهما تأثير فعلي في القضاء على الفساد؛ وفي الوقت ذاته، تسعى الحكومة إلى تعزيز نزاهتها وتقوية الروح المهنية للمؤسسات القائمة المعنية بإنفاذ القانون، مثل مكتب المدعي العام والجهاز القضائي وقوة الشرطة.

وتتعاون الحكومة في هذا المجال مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا التعاون في مساعدة الحكومة في مجال تنفيذ الإصلاحات بهدف تشكيل حكومة نظيفة وشفافة.

وفي سياق إنفاذ القانون،

تمارس الحكومة الضغط على كبار مسؤوليها للتبليغ عن ممتلكاتهم الخاصة قبل تقلدهم لمناصبهم ... وشرعت

المعاملات التجارية الدولية]. وقدمت الحكومة مشروع قانون للتصديق على الاتفاقية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى جانب قانونها التنفيذي، وهو مشروع قانون منع رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وبعد إقراره من قبل الجمعية الوطنية، أودعت الحكومة صك التصديق على الاتفاقية في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ودخل القانون التنفيذي للاتفاقية حيز النفاذ في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الاتفاقية سارية المفعول.

ونظر فريق المنظمة المعني بالرشوة في القانون التنفيذي لجمهورية كوريا في اجتماع تموز/يوليه ١٩٩٩. وبعد إجراء تقييم متبادل، استنتج الفريق العامل أن القانون يطابق على وجه العموم متطلبات الاتفاقية.

### جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

تولي الحكومة ... أهمية كبرى لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٣ ... ولم تتخذ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أية تدابير تتعارض مع نص أو روح ذلك القرار. وقد جرت صياغة ونشر عدد من المراسيم الصادرة عن رئيس الوزراء، بهدف زيادة فعالية مكافحة الفساد وممارسات الإفساد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

### ليختنشتاين

يشتمل القانون في ليختنشتاين على أحكام عديدة تتعلق بمصادرة عائدات الجريمة وتطبيق تدابير مؤقتة في هذا الخصوص. وقد أدخل القانون المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ تعديلات هامة على القانون الجنائي في هذا الصدد ... وفي ضوء التصديق على اتفاقية المجلس الأوروبي لعام ١٩٩٠، المتعلقة بغسل أموال عائدات الجريمة المنظمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها لعام ١٩٩٠،

ومن المتوقع التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمسألة "التحويل غير المشروع للأموال"، أي غسل الأموال، القانون المتعلق بالمعاقبة على الجريمة المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة وغيرها من المسائل، الذي دخل حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفضلا عن اشتغال هذا القانون على جزاءات مغلفة ضد الجريمة المنظمة، ينص القانون أيضا على التدابير التالية بهدف مراقبة عائدات الجريمة:

(أ) توسيع نطاق جرائم غسل الأموال لتشمل عدة جرائم خطيرة غير الجرائم المرتبطة بالمخدرات؛

(ب) مصادرة وتجميد عائدات الجرائم أو غيرها من الممتلكات التي تطابق قيمتها قيمة العائدات؛

(ج) إلزام المؤسسات المالية بالتبليغ عن المعاملات المشبوهة المتصلة بغسل الأموال لدى السلطات المختصة وإنشاء وحدة للاستخبارات المالية لمعالجة مثل تلك التقارير؛

(د) اتخاذ إجراءات استجابة للطلبات المقدمة من بلدان أجنبية لتجميد ومصادرة عائدات عدد من الجرائم الخطيرة أو غيرها من الممتلكات التي تطابق قيمتها قيمة تلك العائدات.

### جمهورية كوريا

بعد انضمامها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، دعت جمهورية كوريا رسميا للمشاركة في أعمال الفريق العامل المعني بالرشوة التابع للمنظمة، وشاركت على نحو نشط في المناقشة المتعلقة بتنقيح توصيات مجلس المنظمة بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وأصبحت جمهورية كوريا أحد الأطراف الأهلية الموقعة على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في

## لبنان

القوانين التي سُنَّت قبل صدور قرار الجمعية العامة  
١٧٦/٥٣ و ٢٠٥/٥٤

(أ) القانون الجنائي، (ويشتمل على أحكام تتعلق بالرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس واستغلال المناصب العامة)؛

(ب) مجلس الخدمة المدنية (وهو مسؤول عن تعيينات وترقيات ومراتب وعلاوات الخدمة المدنية وإجراءات التأديب والفصل منها)؛

(ج) المجلس التأديبي العمومي (وهو يملك كامل الصلاحية، بموجب مرسوم اعتمده مجلس الوزراء، لفصل أي مسؤول من الخدمة المدنية أو إحالته إلى المعاش إذا اقترف أفعالا تتنافى مع واجبات الوظيفة العامة)؛

(د) مجلس التفتيش المركزي (وهو مسؤول عن الرقابة على جميع الإدارات والمؤسسات العامة والوكالات المستقلة، والرقابة على التزام موظفي الخدمة العامة بالواجبات والمسؤوليات المتعلقة بوظائفهم)؛

(هـ) مجلس مراجعة الحسابات (وهو المحكمة الإدارية المسؤولة عن المسائل المالية وعن الرقابة على المالية العامة والأموال المودعة لدى الخزنة)؛

(و) قانون المحاسبة العامة (ويضع الشروط التي تحكم المعاملات المتعلقة بالمعدات والأشغال العامة عن طريق طرح العطاءات، أو الاتفاق المتبادل أو تقديم الفواتير)؛

(ز) قانون الإدارة العامة (ويحدد سلطات ومسؤوليات كبار المسؤولين الإداريين)؛

(ح) قانون الخدمة المدنية (ويضع شروط التوظيف ويحدد مسؤوليات وواجبات الموظفين وغيرها من المسائل الأخرى المتعلقة بالخدمة المدنية)؛

قدمت حكومة ليختنشتاين إلى البرلمان مشروع قانون لتعزيز هذه الأحكام بجملة أمور، منها، إلغاء الحد الأدنى المعمول به حاليا للمصادرة وإدخال إمكانيات الاستيلاء على الأموال بموجب القانون المدني.

وقد أصبحت ليختنشتاين طرفا في الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية منذ ١٩٧٠. وتشكل هذه الاتفاقية بالاقتران مع القانون المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ المتعلق بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، أساس التعاون في العمل مع الدول الأجنبية في مجال العدالة الجنائية ... وقدمت حكومة ليختنشتاين إلى البرلمان مشروعاً لإعادة النظر في القانون، بغية التمكن، في جملة أمور، من تطبيق قرارات المصادرة الأجنبية وإبرام اتفاقات المشاركة.

ودخل قانون الاحتياط الواجب في ليختنشتاين حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فأنشأ آليات للتبليغ عن المعاملات المشبوهة. ويخضع جميع الوسطاء الماليين العاملون في ليختنشتاين لهذا القانون. وأعدت الحكومة، استناداً إلى التجربة العملية لهذا القانون، مشروعاً لإدخال تعديلات [عليه] ... ومن جملة أمور، ستوسع التعديلات المخطط لإدخالها، بدرجة كبيرة، متطلبات التبليغ وتزيد نطاق نظام التحقق.

وفي الوقت نفسه، تعتزم حكومة ليختنشتاين فرصة تطبيق هذه المجموعة من الإصلاحات ذات الأثر الكبير على نظام ضبط القطاع المالي، لإعادة تعريف جرائم الفساد بموجب القانون الجنائي، آخذة في الاعتبار مسألة إعداد التشريعات المتعلقة بمحاربة الفساد في البلدان المجاورة ... و ينتظر أن يبدأ نفاذ جميع التعديلات المخطط لإدخالها على القوانين المذكورة أعلاه في خريف عام ٢٠٠٠.

وجرى تشكيل لجنة فرعية لكبار الموظفين تضم وزارة المالية، والمصرف المركزي، ولجنة مراقبة العمليات المصرفية، ولجنة مكافحة أنشطة غسل الأموال التابعة لرابطة المصارف ... وتتمثل مهمة هذه اللجنة الفرعية في تعزيز أركان النظام الحالي المعمول به في لبنان في مجال مكافحة غسل الأموال ...

### ليتوانيا

التشريعات المعمول بها أو التي يجري إعدادها حاليا ... دخل قانون الإعلان عن ممتلكات ودخل المقيمين ... حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اعتمد البرلمان قانون حظر غسل الأموال، ... الذي يحدد مؤسسات الدولة المسؤولة عن تنفيذ تدابير منع غسل الأموال. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اعتمد البرلمان قانون المحاسبة على الاقتناء المشروع للممتلكات الشخصية ومصادر الدخل. وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بمنع الجريمة المنظمة. وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ اعتمد البرلمان القانون المتعلق بتعديل المصالح الخاصة والعامة في الخدمة العامة. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمد البرلمان قانون الأنشطة التنفيذية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اتخذ القرار رقم ٦٢ المعنون "برنامج منع الجريمة المنظمة والفساد". وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، اعتمد البرلمان قانون المشتريات العامة. وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ اعتمد البرلمان قانون الإدارة العامة. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمد البرلمان قانون الخدمة العامة. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بخدمة التحريات الخاصة. واكتمل إعداد مشروع قانون أنشطة استقطاب الدعم وسيقدم إلى البرلمان هذا العام.

(ط) القانون المتعلق بمكتب المدعي العام الأول للشؤون المالية (ويختص بمحاكمة مرتكبي جرائم مالية معينة).

القوانين التي سنّت بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة

(أ) تعديل قانون الإثراء بغير وجه حق؛

(ب) تعديل قانون حماية الملكية الفكرية؛

(ج) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية

وسلائفها.

القوانين التي تُسن في المستقبل القريب

(أ) تعديل قانون براءات الاختراع؛

(ب) تعديل قانون المحاسبة العامة (فيما يتعلق

ب طرح العطاءات العامة).

... يضاف إلى ذلك أن اتحاد المصارف اللبنانية أبرم

اتفاقا تحوطيا مع أعضائه بغية مكافحة استخدام القطاع المصرفي لغسل الأموال المكتسبة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأصبح الاتفاق ملزما لجميع المؤسسات المصرفية وشبه المصرفية بموجب قرار اتخذ مصرف لبنان.

وفيما يتعلق بوزارة المالية، أجزيت ثلاثة إجراءات

رئيسية لمنع الفساد في المعاملات التجارية الدولية وتحويل الأموال بطريقة غير مشروعة. وتتضمن إجراء تشريعا يتمثل في القانون رقم ١٥٤، المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي يضع تعريفا للإثراء بغير حق في الإدارة العامة ... وإجرائين إداريين، عكفت بموجبها وزارة المالية وإدارة الجمارك على إعداد برنامج لإصلاح الإجراءات الجمركية وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور. ويهدف المشروع "نور" إلى تمكين التجار والسماسة من إجراء معاملاتهم إلكترونيا مع إدارة الجمارك عن طريق الاتصال من مكاتبهم عن طريق مركز خدمة حاسوب الإدارة "نجم".

وتدمير الوثائق وسندات الملكية وتبيد الأموال العامة والاستيلاء على المصالح بغير وجه حق والفساد.

... وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، أنشأت لكمسبورغ آلية لمكافحة غسل الأموال تشمل تدابير وقائية وعقابية. بموجب ٤٠ توصية من توصيات الفريق المعني بالإجراء المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبموجب القانون المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ أدخلت التدابير الوقائية المتعلقة بالقطاع المالي، وجرى توسيعها أيضا في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ... أما التدابير العقابية فتتعلق بغسيل الأموال المكتسبة من منتجات ترجع في أصلها إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومن الجريمة المنظمة واختطاف القُصّر والقوادة والفساد وخرق تشريعات الأسلحة والذخائر.

### موريشيوس

... ويهدف تعزيز المساءلة والشفافية كأداة لمحاربة الفساد، اعتمد شعب موريشيوس بأكمله، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وعمامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية، خطة عمل وطنية تمثل جهدا منسقا للحد من الفساد ....

وتهدف الخطة إلى تعزيز التشريعات، وهي تحديدا القانون الجنائي (الفصول ١٢٥-١٣٢ ألف) التي تستهدف بصفة رئيسية مسؤولي الحكومة الذين يتلقون الرشاوى في أداء المهام الموكلة إليهم. وستكفل الخطة أيضا اتساق التدابير الأخرى مع التزامات موريشيوس الدولية، كتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإدخال التشريعات المناسبة التي تمنع الفساد في جميع قطاعات المجتمع المدني الأخرى.

وفي ذلك السياق، جرى تضمين معظم توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في قانون الجريمة

### التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بمجال الفساد

- (أ) الاتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين (٢٤) وبرتوكولاتها؛
- (ب) الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (٣٠) وبرتوكولاتها؛
- (ج) الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالصلاحيات الدولية للأحكام الجنائية (٧٠)؛
- (د) الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بنقل الدعاوى الجنائية (٧٣)؛
- (هـ) الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بغسل أموال عائدات الجريمة المنظمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها (١٤١)؛

(و) اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٥٦).

ووقّعت ليتوانيا اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد (١٧٤) وأصبحت في ١٩٩٩ عضوا في مجموعة الدول المناهضة للفساد وهي مؤسسة جديدة للمجلس.

### لكسمبرغ

يدخل فساد مسؤولي الخدمة العامة، تحت طائلة قانون العقوبات بالفعل. وتزعم لكسمبورغ مع ذلك توسيع نطاق الجرائم التي يشملها القانون عن طريق إحجازة مشروع قانون يجري نظره الآن في مجلس النواب، بعد الموافقة على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [المتعلقة بمحاربة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية] ويتصل مشروع القانون بمسائل الاختلاس

الاقتصادية ومكافحة غسل الأموال الذي أقره برلمان موريشيوس في الماضي القريب، وتشمل على وجه التحديد:

- (أ) تجريم استراتيجية غسل الأموال؛  
 (ب) مطالبة المؤسسات المالية بالتعرف على عملائها والاحتفاظ بسجلات لمعاملاتها؛

(ج) تفويض السلطات تتبع وتجميد ومصادرة عائدات الجريمة، مع مراعاة الحاجة للمحافظة على درجة ملائمة من السرية لحماية المصالح المشروعة للعملاء وكفالة استمرار الثقة في النظام المالي؛

(د) إنشاء آليات فعّالة للتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك ينص القانون على معاملة جريمة غسل أموال بوصفها جريمة توجب تسليم المجرمين الذين قد تجري المطالبة بتسليمهم بموجب القانون ذي الصلة.

ويوشك برلمان موريشيوس أيضا على إدخال مشروع قانون للتراثة العامة. و الهدف من مشروع القانون هو إنشاء لجنة للتراثة العامة تناط بأربع مهام محددة بوضوح هي:

- (أ) منع الفساد عن طريق تطبيق تدابير عامة؛  
 (ب) منع الفساد عن طريق إسداء النصح للهيئات العامة بشأن ممارساتها وإجراءاتها من وجهة نظر مكافحة الفساد؛

(ج) التحقيق في مزاعم الفساد؛  
 (د) رصد العقود الحكومية عن طريق الفحوص العشوائية وغيرها من التدابير الأخرى.

وينص قانون شفافية وعدالة المشتريات العامة (الذي لم يصدر بعد، على إصلاح وتطوير وظيفة المشتريات العامة

... وإنشاء كيانات تناط مسؤوليات شراء البضائع والأعمال والخدمات ....

... وستضاف إلى القانون الجنائي أحكام جديدة لتغطية الرشوة المتصلة بالعقود أو الخيارات أو العطاءات الحكومية، ومن أجل وضع تعريف موسّع للرشوة.

## المكسيك

وقّعت المكسيك، في إطار منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ... اتفاقية محاربة رشوة الموظفين العموميين الأجنب في المعاملات التجارية الدولية. وقدمت الحكومة إلى البرلمان مشروعا لإضافة المادة ٢٢٢ مكرر ثانيا، التي تضيف جريمة الرشوة المذكورة أعلاه، إلى القانون الجنائي الاتحادي. ووافق البرلمان على هذه المبادرة وجرى نشرها في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩. وأودع صك التصديق الذي وقّعه الرئيس لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في سياق الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي رأسته المكسيك في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وفي الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ جرى استعراض موقف المكسيك فيما يتعلق بامتنال التزاماتها بموجب الاتفاقية. وقامت بهذا الفحص إسبانيا وهولندا وكانت نتائجه مرضية.

وقّبلت المكسيك بالإجماع كعضو كامل العضوية في الجلسات العامة للفريق المعني بالإجراء المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنعقدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويعتبر هذا القبول بمثابة اعتراف بأن المكسيك تملك الإطار القانوني والصكوك الإدارية الضرورية للامتثال للتوصيات الأربعين للفريق المتعلقة بغسل الأموال. ولا تزال المكسيك في حاجة لضبط معايير معينة حتى تكون ممتثلة بالكامل لالتزاماتها تجاه الفريق.

وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، تشارك المكسيك

بنشاط في محاربة الفساد.

اتخذت هولندا عدة تدابير لتنفيذ قرارات الجمعية

العامة ١٦٧/٥٣ ... و ٢٠٥/٥٤ ... ووافق مجلس النواب في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على عدد من المعاهدات المتعلقة بمحاربة الاحتيال والرشوة. وهي اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وعدد من اتفاقات الاتحاد الأوروبي: الاتفاق المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛ والبروتوكول المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المتعلق بحماية مصالح الاتحاد الأوروبي المالية؛ والبروتوكول المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ المتعلق بالوصف التمهيدي للاتفاق المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥. وسينظر مجلس الشيوخ فيها بعد ذلك.

ويحتم اعتماد هذه المعاهدات إعادة النظر في بنود عقابية معينة متعلقة بالجرائم التي يرتكبها المسؤولون. وقبل مجلس النواب أيضا مشروع قانون في هذا الخصوص رُفِع إلى مجلس الشيوخ لمناقشته، بالإضافة إلى المعاهدات المشار إليها أعلاه.

وفي الميدان الدولي، تتعاون هولندا مع أعضاء آخرين في مجموعة أوستاين (وتضم ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة وهولندا) للحد من آثار الفساد المضرمة بالتنمية. والقصد من ذلك هو دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي تعهدت باتخاذ إجراءات وقائية أو علاجية. وعلاوة على ذلك، فإن هولندا هي أحد أكبر المانحين للبرنامج العالمي لمكافحة الفساد الذي ينفذه مركز منع الجريمة الدولية. وأخيرا، فإن هولندا مسؤولة بالاشتراك مع الولايات المتحدة عن الإعداد لاجتماع المنتدى العالمي الثاني لمحاربة الفساد الذي سيعقد في لاهاي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠. وتعتبر هولندا إحدى القوى الدافعة لوضع أسس اتفاقية شاملة وعالمية لمكافحة الفساد.

فقد انضمت المكسيك إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمحاربة الفساد، في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٦. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أجاز مجلس النواب الاتفاقية، وأودع صك التصديق عليها في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتشجع الاتفاقية وتعزز التعاون الإقليمي وإقامة الآليات في فرادى الدول الأعضاء ... كما تلغي الحاجة إلى إبرام اتفاقات ثنائية لتسليم المجرمين، وتعزز المساعدة والتعاون في المجال القضائي فيما يختص بدعاوى الفساد.

وتؤيد المكسيك برنامج التعاون بين البلدان الأمريكية لمنع ومحاربة الفساد، الذي أجازته الجمعية العامة لمنظمة البلدان الأمريكية في ١٩٩٧، والذي يتطلب تنفيذه وضع إجراءات في أربعة مجالات، هي: القضاء والمؤسسات والاجتمع الدولي والاجتمع المدني.

## قمة البلدان الأمريكية

تعاونت المكسيك مع الجهود الرامية لتنفيذ خطة عمل اجتماع القمة الأول للبلدان الأمريكية (ميامي، ١٩٩٤). وتسلط هذه الخطة التركيز على أعمال الفساد في نصف الكرة الغربي ... وفي هذا الإطار، جرى في ١٩٩٨ برجة المتابعة المناسبة لتطورات اتفاقية البلدان الأمريكية.

وتؤيد المكسيك قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (فيينا، ١٨ - ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) الذي يدعو إلى وضع صك فعال لمناهضة الفساد، يكون صكا دوليا موسعا، ومستقلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها.

## النرويج

يتوافق إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية مع السياسة التي تتبعها النرويج بالنسبة للفساد. وليس من الضروري بالتالي أن تتخذ تدابير جديدة للامتثال للتوصيات الواردة في هذا الإعلان. غير أنها تأخذ في الاعتبار في مكافحتها للفساد.

والنرويج طرف في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وعندما أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول، عدل قانون العقوبات النرويجي حتى يفي بمتطلبات الاتفاقية ...

وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩ بدأت مراقبة متعددة الأطراف وغاية في الدقة لرصد الامتثال للاتفاقية وتقييم الخطوات التي تتخذها البلدان لتنفيذها في إطار قوانينها الوطنية. وكانت التشريعات النرويجية من أوائل التشريعات التي تعرضت للبحث في هذا المجال. وفي إطار تقييم الخطوات التي اتخذتها النرويج، أُثني على السلطات النرويجية لسرعتها في التصديق على الاتفاقية وتطبيقها على التشريعات النرويجية. وشكلت النرويج لجنة لاستعراض قانون العقوبات ستأخذ شروط الاتفاقية في الاعتبار.

وفُتح باب التوقيع على اتفاقية المجلس الأوروبي للقانون الجنائي بشأن الفساد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ووقعتها النرويج في اليوم نفسه ... وقُدّم اقتراح بالتصديق عليها إلى البرلمان في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠. وفُتح باب التوقيع على اتفاقية المجلس الأوروبي للقانون المدني بشأن الفساد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ووقعتها النرويج في اليوم نفسه، لكن لم يصدق عليها بعد.

... وشنت معركة محاربة الفساد كحملة جديدة في

إطار التعاون الإنمائي الدولي النرويجي في عام ١٩٩٩. وجرى تحديد ستة تدابير للقيام بهذه الحملة تشمل ما يلي:

(أ) تصبح الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي منظمة دولية طليعية في إطار معركة محاربة الفساد؛

(ب) يصبح الفساد بندا من بنود الحوارات التي تجريها النرويج مع البلدان الشريكة؛

(ج) تقدم النرويج المساعدة إلى البلدان الشريكة في معركة محاربة الفساد؛

(د) تكون الجهود الدولية التي تُبذل لمحاربة الفساد أحسن تنسيقاً ومنهجية وفعالية؛

(هـ) تجتذب المنظمات غير الحكومية إلى ساحة معركة محاربة الفساد؛

(و) تفرض جزاءات عند الاقتضاء.

... وتقدم النرويج الدعم المالي إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بشؤون الحكم، بما في ذلك برامج شؤون الحكم في أفريقيا. وقد ازداد الطلب على بناء القدرات والتدريب المتصلين بهذه المسائل ... وكانت مكافحة الفساد من بين المسائل التي نوقشت في المنتدى الأفريقي لشؤون الحكم الذي عقد عام ١٩٩٨.

... وتشارك النرويج بنشاط في العمل الذي يتم في إطار ميثاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، بما في ذلك في جملة أمور القيام بمبادرة لمكافحة الفساد تقوم على خطة عمل فعالية.

... وأنشأت النرويج في عام ١٩٩٧، بالاشتراك مع البنك الدولي، صندوقاً استئمانياً لأنشطة شؤون الحكم ومكافحة الفساد. وأسهم هذا الصندوق في وضع برامج لمكافحة الفساد في أكثر من ٢٠ بلداً.

وتمكن مكتب المساءلة الوطني، ... آخذاً في الاعتبار القيود المهنية والمالية التي تعوق عمل وكالات التحقيق الموجودة، من التوصل إلى مكانة مرموقة فيما يتصل بالبت السريع والفعال في مزاعم الفساد، وخاصة المزاعم المتعلقة بالأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب عالية.

وأنشئت محاكم خاصة للمساءلة في جميع مراكز المحافظات لتعجيل بالمقاضاة والبت السريع في قضايا الفساد والممارسات الفاسدة ...

ويتعين استكمال الجهود التي تبذلها حكومة باكستان باتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات أكثر حزماً في ثلاثة مجالات رئيسية هي: وضع برامج لتدعيم قدرات المؤسسات الوطنية على مواجهة الممارسات الفاسدة؛ واستنباط طرائق وأساليب لإعادة الأموال المحوَّلة بطريقة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية؛ وتسليم الأشخاص المتهمين بممارسات فاسدة في بلدانهم الأصلية والمقيمين في بلدان أخرى إلى أوطانهم و/أو مقاضاتهم.

#### ببما

يتناول القانون الجنائي في الفصل الثالث من المجلد الثاني موضوع فساد الموظفين الحكوميين بما في ذلك الإثراء غير المشروع.

وبموجب المرسوم الوزاري رقم ٣٦ المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ أنشئت مديرية المسؤولية المتعلقة بالملكيات المالية التابعة لمكتب المراقب المالي العام في الجمهورية للتحقيق في الأضرار التي يلحقها بملكيات الدولة عمالؤها وموظفوها والمعاقبة عليها.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٩ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أنشئت المديرية العامة لمكافحة الفساد التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية.

... وتنوي النرويج أيضاً المشاركة في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية عالمية لمحاربة الفساد.

... ومن الأهداف الرئيسية في العلاقات الثنائية مساعدة البلدان الشريكة على محاربة الفساد ومنعه ... وتتعامل النرويج مع المسائل المتصلة بالفساد على جميع المستويات في علاقاتها مع البلدان الشريكة، ابتداءً من رئيس الدولة وانتهاءً بالمستوى المحلي (المشاريع).

وأُسندت إلى الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ولاية خاصة للتعامل مع مسائل مكافحة الفساد فيما يتعلق بالمساعدة الثنائية التي تقدمها النرويج. وباشرت هذه الوكالة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ تنفيذ خطة عمل لتحسين إدارة الشؤون العامة ومكافحة الفساد للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

#### باكستان

تمثلت الخطوة الأولى التي اتخذتها حكومة باكستان لمحاربة الفساد في إصدار مرسوم بإنشاء مكتب المساءلة الوطني ... ويضاف هذا المرسوم إلى القوانين الموجودة للحد من الفساد ويتقدم عليها ... ويهدف بصفة محددة إلى توفير تدابير فعالة للاحتجاز والتحقيق والمقاضاة والبت بسرعة في القضايا التي تتناول، في جملة أمور، الفساد والممارسات الفاسدة وإساءة استعمال السلطة أو استعمالها في غير وجهها الصحيح واحتلاس الأموال.

... وكان الدور الذي قامت به مصارف القطاع العام عاملاً رئيسياً في ممارسة الأساليب الفاسدة. ولمعالجة هذه المسألة ومنعها على نحو فعال، تبين أنه من الضروري إضفاء صفة الجرم على "التخلف المتعمد" عن سداد الديون المستحقة للمؤسسات المالية. وثبت بوضوح فعالية هذا الإجراء.

غسل الأموال، الفساد والرشوة وما إليهما، من بين جرائم أخرى.

### باراغواي

يشكل القانون رقم ٩٦/٩٧٧ بشأن التصديق على الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، والقانون رقم ٩٦/١٠٥ لمنع ووقف الأفعال غير المشروعة الرامية إلى إضفاء الشرعية على الأموال والممتلكات جزءاً من النظام القانوني الوطني. وقد جرى اعتمادها بغرض محاربة الفساد وبعض الممارسات الدولية غير المشروعة.

### رومانيا

في عام ١٩٩٦، ... أنشئ المجلس الوطني لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة بهدف تنسيق التدابير التي تتخذها مختلف مؤسسات الدولة لمحاربة [الفساد].

واعتمد البرلمان ... قانون منع الفساد والمعاقبة عليه بوصفه القانون رقم ٨٧ لعام ٢٠٠٠. ويُطبق أيضا القانون رقم ٢١ لعام ١٩٩٩ بشأن منع وإدانة غسل الأموال الذي اعتمد عليه في وضع الأنظمة المعنية بتنظيم وتسيير أعمال المكتب الوطني لمنع غسل الأموال ومحاربتة.

وتعززت المؤسسات ذات الصلة بإضافة هياكل أخرى في إطار الهيئات المختلفة المتخصصة في محاربة الجريمة والفساد ...

وفي سياق الإصلاحات التشريعية التي تقوم بها رومانيا، تولي أهمية رئيسية إلى استيعاب صكوك القانون الدولي. ويوصف رومانيا عضواً في مجلس أوروبا وبلداً مشاركاً في الاتحاد الأوروبي توطئة للانضمام إليه، وافقت بالفعل على اتفاقيات أوروبية هامة متعلقة بمسائل جزائية ...

وبموجب القانون رقم ٤٢ المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، صدقت بنما على الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي وقعت في كاراكاس بفتروبيلا في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦.

وينظم القانون رقم ٥٩ والمؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المادة ٢٩٩ من الدستور ويعتمد أحكاماً أخرى لمكافحة الفساد.

وبموجب المرسوم رقم ٥٦ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أنشأ مكتب المراقب المالي العام مديرية عامة لمراجعة حسابات هيئة قناة بنما، والإدارة البيئية والأصول المالية بهدف تحديث مهامها ومحاربة الفساد.

ووضع مكتب المراقب المالي العام مشروع قانون بشأن المسؤولية الإدارية. ويركز المكتب دوماً وبشكل خاص على مهام الإشراف ومراجعة الحسابات ومنها استعراض إجراءات العمليات التجارية المرتبطة بالدولة (مشتريات وعقود، الخ)، ويركز كذلك على البرامج التثقيفية لمكافحة الفساد.

وتعمل المديرية الوطنية للتحقيقات الخاصة في إطار مكتب المراقب المالي العام منذ عام ١٩٩٥، وذلك بغرض تلقي ومعالجة حالات الإبلاغ عن المخالفات في إدارة الأموال والأصول العامة.

وفي الوقت نفسه، تشارك هيئة مراقبة المصارف كعضو في اللجنة التي تعمل حالياً على وضع مشروع قانون لتوسيع نطاق تجريم غسل الأموال. والهدف من ذلك هو إضافة إخفاء المصدر غير المشروع للأموال و/أو استعمال الأموال المتأتية من جرائم أخرى غير جريمة الاتجار بالمخدرات إلى تعريف هذه الجريمة. وتشمل الجرائم ذات الصلة التي ستدرج في اقتراح مشروع القانون الجديد بشأن

## الاتحاد الروسي

يقدر الاتحاد الروسي بشدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة فساد الموظفين العموميين ورشوتهم، لا سيما في أثناء قيامهم بمعاملات تجارية دولية. ونظرا للأهمية السياسية والاقتصادية لهذه المسألة وضرورتها بالنسبة لدفع جهود مكافحة الجريمة، بعثت الحكومة رسالة تطلب فيها ضم الاتحاد الروسي كعضو كامل في الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واطعة نصب عينيهما انضمام الاتحاد الروسي في المستقبل إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي وضعتها المنظمة... وأبدى الاتحاد الروسي أيضا عزمه اتخاذ التدابير اللازمة ليُضمّن في تشريعه مسؤولية جنائية عن عرض مدفوعات غير مشروعة على الموظفين العموميين الأجانب أو وعدهم بها أو تسليمهم هذه المدفوعات. وسيشكل انضمام الاتحاد الروسي إلى الاتفاقية من ثم خطوة كبيرة على طريق مكافحة الجرائم، بما فيها جريمة الفساد، وسيكون له صدى دولي إيجابي.

## سان مارينو

لم تتخذ حكومة سان مارينو أي تدابير محددة لإنفاذ قراري الجمعية العامة ١٧٦/٥٣... و ٢٠٥/٥٤...، لكنها مشغولة بهذه المشكلة إلى حد كبير. وتتضمن المدونة الجنائية لسان مارينو مواد مختلفة تتناول بصورة مباشرة وغير مباشرة بعض القضايا المثارة في القرارين ومنها على وجه الخصوص:

(أ) المادة ٢٠٤ (الغش)؛

(ب) المواد المختلفة الواردة في الفصل الرابع المعنون "الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون ضد الإدارة العامة": المادة ٣٧١ (الاختلاسات التي يرتكبها الموظف العمومي)، والمادة ٣٧٢ (التواطؤ)، والمادة ٣٧٣

وفي الوقت الحاضر، تحتاز الصكوك الدولية الهامة الأخرى التي وقعتها رومانيا في هذا المجال مراحل مختلفة في التصديق عليها، وهي:

- (أ) الاتفاقية المتعلقة بغسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها؛  
 (ب) اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد؛  
 (ج) اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد؛  
 (د) اتفاقية حماية البيئة بالقانون الجنائي.

وتشارك رومانيا في آلية المراقبة التي وضعها مجلس أوروبا في إطار مجموعة الدول المناهضة للفساد، والتي أنشئت بموجب قرار لجنة الوزراء رقم ٧/٩٨ المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٨.

... وتشارك رومانيا باهتمام في الجهود المبذولة لوضع اتفاقية جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ...

وتعد رومانيا أيضا من الفاعلين النشطين في مجال التعاون الإقليمي. إذ تشارك في أعمال منظمات مختلفة مثل منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، ومبادرة وسط أوروبا، ومبادرة التعاون بين بلدان جنوب شرقي أوروبا، كما أن بوخارست هي مقر المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وأعربت رومانيا مؤخرا عن استعدادها للمشاركة في أنشطة مبادرة مكافحة الفساد المحددة في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار... وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٩، أبلغ وزير العدل الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن رومانيا تعترم أن تشارك مشاركة كاملة في أعمال الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، توطئة للاشتراك في الاتفاقية التي وضعتها هذه المنظمة.

بالإدانة. وعلاوة على ذلك، يسرت سلوفينيا بشكل كبير شروط تقديم المساعدة القانونية الدولية في مجال مكافحة الفساد.

وصدقت سلوفينيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ على اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد ووقعت قبل ذلك بسنة على الاتفاق المقابل وشرعت تعمل بنشاط في إطار مجموعة دول مجلس أوروبا المناهضة للفساد. ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة فساد ورشة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وقدمت سلوفينيا طلبا للانضمام إلى الفريق العامل المختص التابع للمنظمة. ويجري في الوقت الحاضر اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني بشأن الفساد.

#### اسبانيا

وقّعت اسبانيا في نهاية عام ١٩٩٧ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وأودعت صكوك التصديق عليها في نهاية عام ١٩٩٩ بعد إدخال التغييرات القانونية اللازمة في القانون الجنائي الاسباني.

واستعرضت اللجنة المختصة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الإجراءات التي اتخذتها اسبانيا لتنفيذ الاتفاقية وقيمتها تقييما إيجابيا رغم انتقاد بعض جوانبها، ولا سيما من ناحية تعقد القوانين الجنائية المتصلة بهذه المسألة حتى مع التعديلات التي أجريت فيها قبل التصديق. ولذلك سيجري تعديل جديد للقانون الجنائي من أجل تبسيط القوانين القائمة.

(الفساد)، والمادة ٣٧٤ (قبول جزاء عن عمل منجز)، والمادة ٣٧٥ (تنازع المصالح)، والمادة ٣٧٦ (إساءة استخدام السلطة)، والمادة ٣٧٧ (إفشاء الأسرار الرسمية)، والمادة ٣٧٨ (إغفال أعمال تتصل بالواجب العام)، والمادة ٣٨٠ (رفض أداء الخدمات)؛  
(ج) المادة ٣٨٩ (التهرب من دفع الضرائب).

ووافق البرلمان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على القانون رقم ٩٨/١٢٣ لمكافحة غسل الأموال والمراجحة. كما تشترك سان مارينو في أعمال فريق الخبراء التابع لمجلس أوروبا المعني بدراسة التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال.

#### سلوفينيا

أجرت سلوفينيا في عام ١٩٩٩ إصلاحا جزئيا لنظامها الجنائي، واستهدفت أيضا من وراء ذلك موافقة مع الصكوك الدولية في مجال قمع الفساد، ولا سيما مع إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.

... وفي القانون الجديد بشأن مسؤولية الكيانات القانونية عن الجرائم الجنائية عرّفت سلوفينيا لأول مرة مسؤولية الكيانات القانونية عن جرائم الفساد التي يرتكبها موظفوها.

وحددت سلوفينيا، في قانون الإجراءات الجنائية، إمكانية استخدام تدابير تحري خاصة لكشف الفساد وردعه (ومن هذه التدابير وضع أجهزة التنصت في الهواتف وأماكن العمل، ومراقبة الرسائل وغيرها من الطرود، ومراقبة النظم الحاسوبية المتعلقة بالمسائل المالية، وتقديم الرشاوى الزائفة) وأفسحت المجال، في ظل شروط خاصة، لمصادرة الأموال أو الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد أو غسل الأموال وأيضا في الحالات التي لا تفضي فيها الإجراءات الجنائية إلى حكم

## السويد

المشاريع التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال الحكم السليم، ولا سيما في مسألة مكافحة الفساد.

## سويسرا

التدابير المتخذة على الصعيد الدولي في سياق المعونة الإنمائية...

قدمت سويسرا في عام ١٩٩٦ توصية اعتمدها لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدعو فيها إلى إدراج بند يتعلق بمكافحة الفساد في الاتفاقات والعقود المتعلقة بالمعونة الإنمائية. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا البند أحد البنود المعيارية في جميع العقود والاتفاقات الحكومية الدولية للمعونة الإنمائية. وستستعرض لجنة المعونة الإنمائية خلال العام الحالي أولى الاستنتاجات التي توصلت إليها في هذا الخصوص.

واعتمدت سويسرا في عام ١٩٩٨ مبادئ توجيهية عامة لمكافحة الفساد وتطبيقها على سياستها في مجال التعاون الإنمائي ككل. وتهدف هذه المبادئ إلى تحسين إدارة الأموال المرصودة للتعاون والاتفاق على إجراءات مشتركة بشأنها مع البلدان المستفيدة. ومولت سويسرا أعمالاً مفاهيمية ودراسات تطبيقية أجرتها الجامعات والمنظمات الدولية، مما ساهم في تحسين فهم العلاقات المترابطة في مسألة الفساد وآلياته وعواقبه؛ وقدمت ترعاعات سنوية للمنظمة الدولية للشفافية؛ ومولت جزئياً الرابطة الوطنية للشفافية في سويسرا؛ وقدمت الدعم المالي للمؤتمرات الدولية التي تتناول موضوع الفساد (ليما في عام ١٩٩٧ وديربان في عام ١٩٩٩).

ووقعت سويسرا اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وصدقت عليها في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة على الصعيد

قامت السويد باعتبارها طرفاً في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية بتغيير قوانينها المتعلقة بالرشوة امتثالاً للاتفاقية. وأودعت صك التصديق لدى المنظمة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأصبح القانون التنفيذي ساريا في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩....

وأيدت السويد بقوة القيام في إطار المنظمة بوضع برنامج عمل مؤثر للفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة، يشمل إن أمكن تعزيز العقوبات التأديبية لردع الرشوة المتصلة بغسل الأموال.

ونفذت السويد صكوك الاتحاد الأوروبي، ووقعت اتفاقيتي مجلس أوروبا لمكافحة الفساد في الميدانين الجنائي والمدني. ويجري في الوقت الحاضر الإعداد للتصديق على هاتين الاتفاقيتين.

وفي مجال مكافحة غسل الأموال تشارك السويد مشاركة نشطة في أعمال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد أصدرت هذه الفرقة ٤٠ توصية لمكافحة غسل الأموال. وتود السويد أن تحافظ فرقة العمل على تيرتها السريعة في الأداء وأن تمارس الضغط السياسي على البلدان والأقاليم التي تعتبر حتى الآن ملاذات آمنة لغسل الأموال؛ كما تود أن يجري استعراض توصيات فرقة العمل من أجل القيام أساساً بتعزيز جوانبها المتصلة بقانون الشركات.

وتحتل قضيتنا حُسن إدارة الشؤون العامة ومكافحة الفساد مركز الصدارة عموماً في جدول أعمال السويد، وتؤيد السويد بقوة وضع اتفاقية عالمية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويمكن أن يترجم هذا التأيد في إسهامات السويد في

حاليا في صياغة قانون جديد للمؤسسات المالية يتضمن بنودا تنص على ملاحقة الأشخاص بسبب اضطلاعهم بأنشطة مالية غير قانونية باستخدام الحاسوب.

### الاتجار بالمخدرات

سنت الحكومة التايلندية في عام ٢٠٠٠ قانونين يهدفان إلى زيادة فعالية السلطات التايلندية المختصة بالتعامل مع موضوع المخدرات وتوسيع نطاق عملها: وهما القانون المنقح المتعلق بتدابير معاقبة المجرمين المتورطين في جرائم تتعلق بالمخدرات، وقانون مراقبة المخدرات.

### المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

صدقت المملكة المتحدة على اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية وموظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتم التصديق في ذات الوقت على الاتفاقية وعلى البروتوكولات (الثلاثة) المتصلة بها بما فيها البروتوكول الأول "الفساد" الملحق باتفاقية حماية المصالح المالية للجماعات الأوروبية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وقعت المملكة المتحدة اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد ولم تتخذ حتى الآن أي قرار فيما يتعلق بالتصديق عليها....

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وقعت المملكة المتحدة اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

### ثالثا - المنظمات الدولية ومجموعات البلدان

#### مصرف التنمية الأفريقي

قدم المصرف خلال فترة من الزمن الدعم للأنشطة الرامية إلى تعزيز وتحسين أساليب إدارة الشؤون العامة، بما في

الوطني، ركزت التعديلات التي أُدخلت حتى الآن في التشريع السويسري على القطاع العام.

### تايلند

يتمثل التقدم المحرز حتى الآن على الصعيد التشريعي

فيما يلي:

منع الفساد والقضاء عليه

في عام ١٩٩٩، نفذ مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن منع الفساد والقضاء عليه، عدة تدابير تشريعية لمكافحة الفساد، ومن هذه التدابير إنفاذ القانون التنظيمي لمكافحة الفساد، والقانون التنظيمي للإجراءات الجنائية ضد الأشخاص شاغلي المراكز السياسية، وقانون جرائم الفساد في العطاءات.... وهناك عدة قوانين أخرى لم يتم النظر فيها والموافقة عليها بعد، ويتوقع اعتمادها بصورة نهائية في عام ٢٠٠٠، ومن هذه القوانين، قانون تعزيز العدالة والشفافية في عملية ترقية كبار الموظفين الحكوميين، ومدونات قواعد السلوك المنظمة لتلقي الموظفين الحكوميين للأصول وغيرها من المستحقات.

المعاملات المالية الدولية غير القانونية وغسل الأموال

ساهمت التطورات التي شهدتها نظم الاتصالات المتقدمة والمعدات الحاسوبية في تيسير المعاملات المالية الدولية مثل الأعمال المصرفية الإلكترونية، وضاعفت من صعوبة كشف المعاملات المالية غير القانونية وأنشطة غسل الأموال التي يقوم بها المسؤولون التنفيذيون في المؤسسات المالية. ولمواجهة هذه المشكلة... سنت الحكومة التايلندية في آب/أغسطس ١٩٩٩ قانون مكافحة غسل الأموال الذي يهدف إلى محاكمة الأشخاص عن الجرائم المنسوبة لهم وجرائم غسل الأموال. ويتولى مكتب مكافحة غسل الأموال مسؤولية تنفيذ هذا القانون. وعلاوة على ذلك، يعمل مصرف تايلند

## الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

يدخل تنفيذ قرار [الجمعية العامة] [١٧٦/٥٣] و [٢٠٥/٥٤] ضمن اختصاص الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وتلتزم الرابطة، كمنظمة، بتعزيز التجارة الحرة غير أنها لا تشارك عمليا في أي إجراء ملموس لمكافحة الفساد والرشوة أو غيرهما من الممارسات غير القانونية. ومع ذلك ترى أمانة الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أن تعزيز التجارة القائمة على أنظمة ومبادئ تجارية تحظى باعتراف أطراف عديدة، مثل الشفافية وعدم التمييز واحترام سيادة القانون، يتيح للرابطة المساهمة بصورة غير مباشرة في تحقيق الهدف ذاته.

## صندوق النقد الدولي

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي سياسة خاصة بشأن حُسن إدارة الشؤون العامة يمكن الاطلاع عليها في موقعه على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govinde.htm>. ولا يتبع المجلس التنفيذي للصندوق سياسة محددة فيما يتعلق بغسل الأموال، ... غير أن الصندوق يقر بأن الآثار التي تنجم عن الفساد وغسل الأموال تثير قضايا هامة بالنسبة لمصادقية وفعالية برامج صندوق النقد الدولي، كما أنه ينظر في هذه المسائل في سياق المادة السابعة المتعلقة بالمشاورات والحصول على موارد الصندوق والمساعدة التقنية. ويؤيد الصندوق وضع ضوابط مالية داخلية قوية، كما يؤيد الإشراف على المؤسسات المالية الداخلية والمراكز المصرفية الخارجية وتنظيمها بما في ذلك وضع تدابير الهدف منها ردع غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، يواصل الصندوق استعراض إجراءاته لتحديد السبل التي يمكن من خلالها أن يقوم بدور إيجابي في الحد من الآثار المضرة

ذلك مكافحة الفساد، وجرى ذلك من خلال برامج التكييف الهيكلي التي تهدف، في جملة أمور، إلى إعادة تشكيل هيكل الخدمة المدنية، وإصلاح النظامين القانوني والقضائي وتعزيز القدرة على الإدارة المالية.

وتدخل المسائل المتعلقة بحسن إدارة الشؤون العامة ضمن المعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند تقييم أداء البلد من أجل تخصيص موارد هذه المجموعة المصرفية .... وتشمل الاعتبارات الأخرى التزام البلد بالإدارة السليمة لبرامج النفقات العامة، ووجود قدر أكبر من المساءلة، وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية ....

ومن أجل زيادة تعزيز عمليات المصرف، أعيد النظر في سياسات وإجراءات المشتريات المعمول بها ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ... وقد أدخلت بعض البنود لجعل الوثائق المتعلقة بالسياسة العامة أكثر فعالية في وقف الغش والفساد وردعهما ومراقبتهما. ونتيجة لذلك، يمكن للمصرف الآن أن يلغي جزءا من القرض أو أن يلغى القرض برمته إذا ثبت له وجود الفساد، كما يمكنه أن يفرض جزاءات على أي شركة يتبين أنها ضالعة في ممارسات الغش أو الفساد، بمنعها من المشاركة لمدة من الزمن يقررها المصرف في المشاريع التي يمولها. وقد أدمجت هذه البنود في الوثائق الموحدة لتقديم العطاءات للمصرف لكي يستخدمها المقترضون. وخلال السنتين الماضيتين، ألغى المصرف حوالي ٣٠ عملية لتقديم العطاءات وطلب من المقترضين المعنيين في جميع هذه الحالات إعادة تقديم عروضهم .... وسوف يواصل المصرف دعم البرامج والسياسات الهادفة إلى وقف الغش والفساد وردعهما من خلال إصلاح وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة الشاملة للموارد العامة.

مؤتمرين في موضوع إصلاح المشتريات العامة (للبلدان الأفريقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وبلدان المغرب العربي في شباط/فبراير ٢٠٠٠) تولى تحديد المبادرات المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد.

### رابطة تكامل أمريكا اللاتينية

وَقَّعَ حتى الآن في إطار الرابطة على بروتوكولين إضافيين متعلقين بمنع المعاملات الجمركية غير المشروعة ومكافحتها هما:

(أ) البروتوكول الحادي والعشرون المرفق باتفاق النطاق الجزئي للتكامل الاقتصادي رقم ١٨ (AAP.CE 18.21)، الذي وَقَّعَ بين حكومات الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل في ٥ آذار/مارس ١٩٩٨؛

(ب) البروتوكول الثالث والعشرون المرفق باتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٣٥، الموقع بين حكومات الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وحكومة شيلي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

### منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ارتقى موضوع الفساد خلال السنوات القليلة الماضية ليحتل أولوية متقدمة فيما بين الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سواء في علاقاتها مع بعضها البعض أو مع الحكومات غير الأعضاء في المنظمة. ... ويتمثل جوهر ما تبذله المنظمات من جهود لمكافحة الفساد في اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجنب في المعاملات التجارية الدولية. وبعد أن اعتمدت هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٧، دخلت حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٩ في جميع بلدان المنظمة، وهم ٢٩ بلداً، وفي خمسة بلدان غير أعضاء، باعتبار أنها مفتوحة لتنضم إليها سائر البلدان. ...

للفساد وغسل الأموال، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الضمانات عند استخدام أمواله.

ويتألف عمل الصندوق في محاربة الفساد والرشوة من عنصرين رئيسيين، يتمثل أولهما في قيام موظفي الصندوق بإجراء عدد من المشاريع البحثية للوقوف على أسباب الفساد وعواقبه الاقتصادية، لا سيما الفساد الذي يأخذ شكل غسل الأموال والتحويلات غير القانونية. وثانيهما في قيام الصندوق بوضع عدة مدونات لقواعد السلوك الجيد ودعوة البلدان الأعضاء إلى اعتمادها. وهي تشمل، مدونة الممارسات السليمة في الشفافية الضريبية، ومدونة الممارسات السليمة في شفافية المسائل النقدية والمالية. ويشترك الصندوق أيضاً من خلال عمله بشأن القطاعات المالية في الجهود المبذولة لتقييم مدى الامتثال لمبادئ بازل الأساسية للإشراف المصرفي الفعلي. وكثيراً ما يناقش موضوع تنفيذ المدونات ذات الصلة والتجارب المتعلقة بها كجزء من عملية المراقبة السنوية التي يقوم بها الصندوق مع كل بلد من البلدان الأعضاء ... وبوجه عام، فإن مختلف هذه المدونات إن نفذت تنفيذاً فعلياً تحد من احتمالات حدوث الفساد.

### مركز التجارة الدولية

لا يدخل قرارا [الجمعية العامة] [١٧٦/٥٣] و [٢٠٥/٥٤] ضمن ولاية مركز التجارة الدولية ... وبالرغم من ذلك، ينفذ المركز برنامجاً لبناء القدرات في إدارة عمليات الشراء والإمداد على الصعيد الدولي، يشمل، ضمن عدة أشياء، تقديم المساعدة التقنية في مجال المشتريات العامة. وبطلب من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، ومع مراعاة المتاح من التمويل، يقدم المركز المساعدة في وضع نظم أكثر فعالية وشفافية في مجال المشتريات العامة. وشملت الأنشطة الأخيرة للمركز على الصعيد الإقليمي عقد

... وتساعد المنظمة أيضا حكومات ثلاثة عشر بلدا من بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لتحسين الإدارة فيها من خلال برنامج سيغما ....

... واعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية توصية في عام ١٩٩٦ لمعالجة الفساد المتعلق بشراء السلع والخدمات الممولة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وقامت جميع البلدان الأعضاء في هذه اللجنة في وقت لاحق بإدخال أو تعزيز تدابير في هذا الصدد. ...

... وتقوم المنظمة حاليا بتنقيح المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات لعام ١٩٧٦، ... بما في ذلك المبادئ المتعلقة بمجال التزاهة.

... وتشمل مبادئ تسيير الشركات المعتمدة من قبل المنظمة عدة أحكام لتحسين المحاسبة والشفافية وذلك من أجل تشجيع التزاهة ... وقد صرح الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرا بأن اتفاقية الرشوة (المقصورة الآن على الحكومات) يمكن توسيعها لتشمل الرشوة في القطاع الخاص.

... ويساعد عمل المنظمة بشأن فرض الضرائب في مكافحة الفساد، لا سيما العمل بشأن الملاذات الضريبية وبشأن القواعد المناسبة لتوزيع الدخل فيما بين البلدان في مجال تسعير التحويلات فيما بين الشركات.

... وأكمل مركز التنمية التابع للمنظمة مؤخرا تحليلات سياسية واقتصادية للفساد في باكستان وبنن وبوليفيا والفلبين والمغرب.

... وتهتم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لغسل الأموال بصورة مباشرة بالفساد الذي يمكن إخفاؤه من خلال عمليات غسل الأموال.

وتقدم هذه الاتفاقية تعريفا واضحا للرشوة، وتطالب البلدان بسن تشريعات تُجرم الرشوة جنائيا وتفسح المجال لتبادل المساعدة القانونية. كما أنها تشجع التنسيق فيما بين الأطراف الموقّعة من خلال الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ... وتدعوها إلى تنفيذ برنامج يستهدف رصد هذه الاتفاقية وتنفيذها تنفيذا كاملا.

وتعززت الاتفاقية بالتوصية المنقحة لعام ١٩٩٧ لمجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ... التي تشتمل على التدابير التالية:

(أ) ترى التوصية المنقحة أنه ينبغي، في ميدان المشتريات العامة التي تجري من خلال المعاملات الدولية، مطالبة الشركات بالإمسك بسجلات المحاسبة المناسبة، وأن تعتمد ضوابط داخلية، وأن تخضع لمراجعات خارجية للحسابات؛

(ب) وتحث التوصية المنقحة على التنفيذ الفوري لتوصية عام ١٩٩٦ المتعلقة بمدى إمكانية الخصم الضريبي للرشاوى المدفوعة للموظفين الأجانب. وتطلب هذه التوصية من البلدان ألا تسمح بوجود إمكانية لهذا الخصم ...؛

(ج) تعيد تأكيد التوصية السابقة لمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات، والتي تدعو البلدان إلى وضع شروط متعلقة بمكافحة الفساد في عمليات الشراء الثنائية الممولة عن طريق المساعدات.

... وكجزء من تنفيذ توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحسين آداب المهنة في الخدمة العامة (١٩٩٨)، قامت دائرة الإدارة العامة التابعة للمنظمة بدراسة استقصائية في صيف عام ١٩٩٩ بشأن أخلاقيات الإدارة في الخدمة العامة لبلدها الأعضاء.

(ب) وتركز دراسة مقارنة عن آداب الخدمة العامة في أفريقيا... أجريت برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، على آداب الخدمة العامة في أوغندا وجنوب أفريقيا والسنغال وغابون وغانا والكاميرون وكينيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا... وتساعد الدراسة أيضا الحكومات وشركائها في التنمية والجماهير بصفة عامة على تحديد المجالات ذات الأولوية لمكافحة الفساد من أجل التدخل فيها وتمويلها... وسيتاح تقرير نهائي في صيغة إلكترونية سهلة الاستعمال على موقع على الإنترنت بغية نشره على نطاق واسع وبطريقة ميسورة. وعلاوة على ذلك، ستتاح عند الطلب قاعدة بيانات شاملة تضم بيانات أولية. وعلى الصعيد الوطني، ستعمم تقارير قطرية للمشاركة في الحوار الدائر بشأن سياسات مكافحة الفساد.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة الفساد كمشكلة متعلقة بمُحسن إدارة الشؤون العامة، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩/٥١ المعتمد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، يعتبر الحد من الفساد أمرا حاسما لبلوغ الهدف العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة التي تركز على البشر...

ويوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق اضطلاع بدوره الرائد في عمليات تنسيق المعونة، باتباع نهج في البرامج الوطنية التي ترتقي بالترهة في الحكم ويصوغ لها ما تحتاجه من سياسات ويساعد في تعبئة الموارد من أجلها. ويتسم النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمرونته، ويراعي بعناية الاحتياجات والأولويات القطرية المختلفة ويكفل تحديد المسؤوليات بوضوح.

... وللمساهمة في تنفيذ مدونة مكافحة الفساد لجنوب شرقي أوروبا، دعيت المنظمة للقيام بأعمال الأمانة لمبادرة مكافحة الفساد في إطار ميثاق الاستقرار.

وقد بدأ العمل في شبكة مكافحة الفساد للاقتصادات الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وهي متدى للمنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق.

### إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

تقوم شعبة الاقتصادات العامة والإدارة العامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذ الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٧٦/٣٥... ضمن ولايتها التي تخول لها مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز إدارتها العامة ومالياتها العامة، وتشمل تعزيز المساءلة والشفافية والروح والأخلاقيات المهنية لوقف الفساد ومكافحته...

وثمة مبادرتان هامتان في أفريقيا من بين أنشطتها الرئيسية في هذا المجال هما:

(أ) ميثاق الخدمة العامة ومدونة قواعد السلوك على الصعيد الإقليمي... وسيقدم مشروع الميثاق والمدونة إلى المؤتمر الثالث لوزراء الخدمة المدنية للبلدان الأفريقية من أجل اعتمادهما. وبمجرد اعتماد الميثاق والمدونة، ستستخدمهما البلدان كوسيلة مرجعية في استحداث الموثيق أو مدونات الخدمة العامة بها أو تحسينها. ولا بد أن تساعد هذه الأنشطة في وضع المعايير وتنفيذها لمنع المسؤولين العموميين من طلب الرشاوى أو ممارسة أي أشكال أخرى من الفساد؛

نجد أنه من غير المقبول إطلاقاً أن تستثمر الأموال في مؤسسات في العالم المتقدم لصالح حفنة من الفاسدين بينما يحتاجها ملاكها الحقيقيون في الجنوب احتياجاً شديداً لتحقيق صالح الجميع.

### البنك الدولي

يلتزم البنك الدولي بالتصدي لمشكلة الفساد، كمسألة إثنائية تخص عملائه من البلدان، وكذلك من وجهة نظر اثنائية متصلة بالمشاريع التي يمولها. ...

... لقد بلغت جهود البنك الطويلة الأمد من أجل إحاطة عملياته بإطار من النزاهة حداً فاصلاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عندما أقر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك استراتيجية لمكافحة الفساد تضع خطة بالإجراءات التي تتبع في أربعة مجالات رئيسية هي:

- (أ) يبذل البنك كل جهد لمنع الغش والفساد في المشاريع والبرامج التي يمولها؛
- (ب) يساعد البنك البلدان في طلب المساعدة من أجل كبح الفساد؛
- (ج) يدمج البنك شواغله إزاء الفساد بشكل مباشر في صميم تحليلاته القطرية وقراراته المتعلقة بالإقراض؛
- (د) يسهم البنك في الجهود الدولية لمحاربة الفساد.

... ولكي يدعم البنك جهوده، وضع خطة عمل عامة لمكافحة الفساد في السنة المالية ١٩٩٩ ... أما خطة العمل لمكافحة الفساد للسنة المالية ٢٠٠٠ ... فتدعو إلى مواصلة توسيع نطاق النهج الذي بدأ في عام ١٩٩٧ وتعميقه، وزيادة التركيز على تنفيذ النتائج على أرض الواقع. ...

وعلى الصعيد العالمي، تقود شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد ... وذلك في إطار برنامج للمساءلة والشفافية. ويهدف برنامج المساءلة والشفافية إلى بناء وتعزيز القدرات الرامية إلى تحسين المساءلة والشفافية عن طريق عنصرين رئيسيين هما: أنظمة الإدارة المالية والمساءلة؛ ومبادرات الارتقاء بالنزاهة (مكافحة الفساد). ويركز [الأخير] على ثلاثة مجالات حاسمة تتصل بتيسير التنسيق والحوار، وإقامة الشراكات، وتعزيز القدرات على الصعيد الوطني لوضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد.

... وكانت المساهمة الضخمة التي أسهم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم وعقد المؤتمر الدولي التاسع لمكافحة الفساد في ديربان بجنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أحد العناصر الرئيسية في دعمه لمكافحة الفساد خلال السنة الماضية. وتمثلت إحدى النتائج الملموسة للمؤتمر في نشر التزام ديربان الذي أعلنه المشتركون البالغ عددهم نحو ١٥٠٠ والذي تضمن إجراءات محددة لكي تتخذها القطاعات الرئيسية في حربها ضد الفساد. وفي مجالي الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، ذُكرت كمجالات رئيسية للمتابعة الإجراءات التي يتخذها المجتمع المصرفي الدولي لمراقبة غسل الأموال، وبعد ذلك تيسير إعادة هذه الأموال إلى أوطانها. ويرد فيما يلي النص المقتبس ذو الصلة من التزام ديربان:

### المجتمع المصرفي

إننا نشجع أعضاء المجتمع المصرفي وغيرهم على التوصل إلى استجابات (من بينها التزامات دولية يمكن إنفاذها) تسجل المعاملات بفاعلية وتكبح مستويات غسل الأموال وتيسر عودة الأموال التي سلبها قادة البلدان النامية إليها. وإننا

المتعلقة بحالات الفساد التي تورط فيها موظفو البنك، سواء داخل البنك أو فيما يتصل بالعقود التي يمولها. ...

تقديم العون للبلدان التي تطلب المساعدة شملت المشاريع المنفذة مؤخرا الرامية إلى التصدي للشواغل المتصلة بالفساد، على سبيل المثال، تقديم دعم لإدارة الضرائب في تايلند ولاتفيا؛ ولإصلاح القضائي في ألبانيا وغواتيمالا والمغرب، ولإصلاح الخدمة الإدارية والمدنية في بوليفيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ولاتفيا، ولإصلاح التنظيمي في جورجيا.

... وتقدمت إلى البنك بلدان كثيرة بطلبات صريحة للحصول على مساعدة من بينها إثيوبيا وإكوادور وألبانيا وإندونيسيا وباراغواي وبنن والبوسنة وبوليفيا وأوغندا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجورجيا وسلوفاكيا وغواتيمالا والفلبين وكولومبيا ولاتفيا والمغرب ونيكاراغوا واليمن.

... وللمساعدة في بناء الالتزام بين المقترضين من البنك، يبدأ العمل التنفيذي للبنك داخل البلد غالبا بإجراء استقصاءات تجريبية متعمقة للمساعدة في تشخيص طبيعة المشاكل ومداهها وزيادة الوعي العام. فعلى سبيل المثال، تقدم الدراسة التي أجريت مؤخرا لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعونة "مكافحة الفساد في مرحلة الانتقال: حل مشكلة الاستيلاء على الدولة" تحليلا تجريبيا متعمقا لأنماط الفساد استنادا إلى دراسات استقصائية رصينة، وتقتصر نهجا متعددة للإصلاح تعتمد على الحالة الخاصة للبلد ... وتجمع بين المسؤولين العامين (ومن بينهم البرلمانين) والقطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع استراتيجيات لمكافحة الفساد.

... ويُعد تقاسم المعارف عنصرا حيويا آخر في المساعدة التي يقدمها البنك إلى البلدان في محاربتها للفساد. فعن طريق قيام معهد البنك الدولي بعقد حلقات دراسية فيما

الحد من الغش والفساد في المشاريع التي يدعمها البنك وبغية تعزيز قدرة البنك الدولي الرقابية عموما، اعتمد البنك في عام ١٩٩٧ إطار عمل المنظمات الراعية للجنة تحت عنوان "تحديد المسار"، وهو نهج حديث للغاية يتعلق بالضوابط الداخلية، وتتبعه حاليا على نطاق واسع مؤسسات مالية رائدة. وفي عام ١٩٩٧ أيضا، قِيم البنك ضوابطه الائتمانية المتعلقة بالمشاريع التي يمولها وأشار إلى ضرورة تعزيز قدراته الإشرافية على الجوانب الائتمانية للقروض التي يقدمها ... وكجزء من عملية الموافقة على القروض، قام البنك بما يلي:

(أ) تحسين وإحكام الطريقة التي يقيم بها مقدرة المقترضين في مجال الشراء، والإدارة المالية، والمخاطر المتصلة بالفساد؛

(ب) تكثيف الإشراف على عقود الشراء الصغيرة عن طريق عمليات خاصة لمراجعة الحسابات لفترات سابقة تجربها شركات متخصصة بالنيابة عن البنك. وقد استكملت ٢٦ عملية مراجعة خاصة كشفت عن وجود ٢٢ حالة لإساءة الشراء، بلغت القيمة الكلية لهذه العقود ٣٧ مليون دولار؛

(ج) إضافة أحكام جديدة لمكافحة الفساد فيما يتصل بالمبادئ التوجيهية للشراء؛

(د) زيادة عدد موظفي الإدارة المالية والشراء ... بقدر كبير ...

... وللمساعدة في التعويض عن المخاطر المتزايدة الناجمة عن الطابع المتغير للمشاريع الممولة من البنك، عزز البنك إدارته المالية للمشاريع التي يمولها.

... وفي أيار/مايو ١٩٩٨، أنشئت لجنة للرقابة على الغش والفساد، عُهد إليها بمسؤولية التحقيق في الاتهامات

العالم التي تبين بوضوح وجود صلات قوية بين الحكم والفقير. ...

دعم الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للفساد يُحقق الآن تنسيق أفضل إلى حد كبير بين المؤسسات المالية الدولية، ويجري تقاسم قدر أكبر من المعلومات فيما يتعلق بجميع جوانب الفساد. فعلى سبيل المثال، أنشأت المصارف الإنمائية الخمسة الكبيرة المتعددة الأطراف فريقاً عاملاً مشتركاً للمساعدة في تنسيق السياسات وتقاسم المعلومات ... وأخيراً، يتمتع البنك بمركز المراقب في فريق الخبراء الدوليين المعني بالفساد الذي نظمه الانتربول لتقييم الصلات القائمة بين الفساد وغسل الأموال والجريمة. ... ويتعاون البنك تعاوناً وثيقاً أيضاً مع عدد من المنظمات غير الحكومية ... للتوصل إلى فهم أفضل للكيفية التي يقوض بها الفساد التنمية ولتحسين استراتيجية البنك لمحاربة الفساد في منابه.

وقد أوجز التقدم الذي أحرزه البنك منذ عام ١٩٩٧ بشأن مكافحة الفساد وكفالة سلامة الحكم في تقرير أخير معنون "مساعدة البلدان في محاربة الفساد: التقدم المحرز في البنك الدولي منذ عام ١٩٩٧"، من المقرر نشره في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

### المنظمة الجمركية العالمية

اعتمد مجلس المنظمة الجمركية العالمية إعلاناً عن النزاهة في الجمارك في دورته السنوية المعقودة في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٣. ويضم الإعلان ١٢ توصية محددة لكي تستعين بها إدارات الجمارك من أجل تحسين نزاهتها.

واستضافت المنظمة الجمركية العالمية منتدى دولياً مفتوحاً عن النزاهة في الجمارك في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ... وأصدر المنتدى مجموعة من التوصيات المرفوعة إلى مجلس

يزيد على ٣٥ بلداً، ساعد المعهد في توسيع نطاق الحوار التشاركي بين جميع قطاعات المجتمع ومن بينهم البرلمانيون والمسؤولون الحكوميون والقضاة ومراجعو الحسابات العموميون ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية المحلية. وعقد معهد البنك الدولي أيضاً ما يزيد على ٤٠ دورة تدريبية وحلقة عمل في مجال التحقيقات الصحفية والرقابة البرلمانية ... وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى "الدورة الأساسية" المتكررة في مجال محاربة الفساد التي عُقدت خلال السنة المالية ١٩٩٩ بمشاركة مسؤولين وممثلين من سبعة بلدان أفريقية. وباستخدام أساليب التثقيف التقليدية أو من بُعد، أسفرت هذه الدورة عن وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في البلدان المعنية أو أدت إلى تنقيح هذه الاستراتيجيات. وبناء على هذا النجاح، سيجري تكرار الدورة الأساسية في أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية الفرانكوفونية في السنة المالية ٢٠٠١. ... ويتقاسم البنك معلوماته مع شركاء آخرين عن طريق موقع خارجي على شبكة الإنترنت معني بمكافحة الفساد؛ وعن طريق إقامة شراكات مع منظمات دولية من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف والرابطة البرلمانية للكونولث؛ وعن طريق تقاسم المعلومات والأفكار مع منظمات غير حكومية، مثل منظمة الشفافية الدولية ...

إدماج الاعتبارات المتعلقة بالفساد في صميم العمل التنفيذي للبنك

... ويضع البنك حالياً في اعتباره صراحة عند اتخاذ قراراته بالإقراض مدى تأثير نوعية الحكم وحجم الفساد على اقتصاد البلد المقترض. ... وكرس فريق بحوث التنمية في البنك موارد ضخمة للبحث في المسائل المتعلقة بالفساد أضافت إلى الكم المتزايد من الأعمال التحليلية على نطاق

الاستيراد، وتقييم الجمارك، والتفتيش قبل الشحن، والاتفاقات المنظمة لفرض الرسوم ضد الإغراق وفرض الرسوم المضادة.

وبالرغم من أنه لا توجد إشارة محددة للفساد والرشوة في ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية في المشتريات الحكومية، فإن عمله يعتبر بصفة عامة ذو صلة بمحاربة الفساد والرشوة ... ومنذ إنشاء الفريق العامل أجرى دراسة مكثفة عن الشفافية في مشتريات الحكومة ... وناقش الفريق العامل أيضا العناصر التي يمكن أن تشكل جزءا من اتفاق متعدد الأطراف في هذا المجال، وتلقى مقترحات ذات صلة ...

ويعتبر الاتفاق المتعدد الأطراف المعني بمشتريات الحكومة، القائم بالفعل بين ٢٦ عضوا، ذو صلة أيضا بمحاربة الرشوة والفساد.

#### رابعا - المنظمات غير الحكومية

##### الرابطة الدولية للخبراء الأوروبيين لتسوية العواريات

أولت الرابطة الدولية للخبراء الأوروبيين لتسوية العواريات اهتماما متواصلا للعمل ضد الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية ومنع الممارسات الفاسدة والتحويل غير المشروع للأموال. وتنصب أهداف الرابطة الدولية كما حُددت في المادة ١ من نظامها الأساسي على دراسة قوانين وقواعد استخدامات وتقاليدها لتسوية العواريات وتوحيدها، وتعزيز المهنة والحفاظ على التقاليد المهنية السليمة.

وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٥ من النظام الأساسي للرابطة بخصوص فصل الأعضاء على أنه بالنسبة للبلدان التي توجد فيها رابطة وطنية فرعية، يؤدي فصل الأعضاء من هذه الرابطة تلقائيا إلى الفصل من عضوية

المنظمة الجمركية العالمية بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المستقبل. واستنادا إلى [هذه] التوصيات ... أنشأ مجلس المنظمة الجمركية العالمية الفريق العامل المعني بالنزاهة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأوكل إليه مهمة وضع مشروع خطة عمل المنظمة فيما يتصل بالنزاهة. ونفذ الفريق ولايته ... ومن المقترح حاليا أن ينشئ المجلس لجنة فرعية معنية بالنزاهة تابعة للمنظمة تشرف عليها اللجنة التقنية الدائمة.

واعتمد مجلس المنظمة الجمركية العالمية خطة عمل المنظمة بشأن النزاهة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتتوخى خطة العمل في جملة أمور القيام بما يلي:

(أ) دراسة وتحليل النماذج وأفضل الممارسات القائمة؛

(ب) إعداد ورقات دراسية لقياس كفاءة الجمارك وأدائها في مجال النزاهة من خلال التقييم الذاتي والمتبادل؛

(ج) تعزيز التركيز على النزاهة في منتجات وبرامج المنظمة في مجال المساعدة التقنية.

##### منظمة التجارة العالمية

تعتبر مهمة منظمة التجارة العالمية المتمثلة عموما في إنشاء نظام تجاري يعتمد على القواعد، مساهمة هامة في محاربة الفساد والرشوة. فالنظام ... مبني على عملية لسيادة القانون على المستوى الوطني فيما يتعلق بالشروط التي توضع لإدارة التجارة الدولية. وتقتضي المادة العاشرة من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة مثلا النشر الفوري لجميع القوانين والقواعد التنظيمية والقرارات القضائية والتنظيمات الإدارية المتعلقة بالتجارة الدولية بطريقة تمكن الحكومات والمتاجرين من التعرف عليها ... وحيثما يسمح بالتدابير التجارية التي تنطوي على إجراءات إدارية تقديرية يتم التركيز بشدة على اعتبارات الوقاية الإجرائية والشفافية، كما هو الحال في الاتفاقيات المعنية بإجراءات تراخيص

وتذهب القواعد الجديدة لغرفة التجارة الدولية أبعد من اتفاقية لمنظمة ... لأنها تحظر الابتزاز والرشوة على السواء لأي غرض كان. وبالفعل، لا تتناول هذه القواعد رشوة الموظفين الأجانب فقط بل أيضا الرشوة التجارية "القطاع الخاص إلى القطاع الخاص"، وتحث الحكومات على تنظيم التبرعات السياسية التي تقدمها المؤسسات وضمان تسجيلها علانية. وتشدد من جديد على ضرورة وجود آليات داخل الشركات لإنفاذ مدونات قواعد سلوك مشتركة ...

ولمساعدة الشركات على ترجمة هذه القواعد إلى تدابير فعلية ضد الرشوة أصدرت غرفة التجارة الدولية، في عام ١٩٩٩ منشورا بعنوان "مكافحة الرشوة: دليل الممارسات للشركات".

وفي ضوء موجة الخصخصة في كثير من أنحاء العالم، بما فيها مؤخرا في أفريقيا، أجرت اللجنة الدائمة لغرفة التجارة الدولية المعنية بالابتزاز والرشوة دراسة رئيسية عن الرشوة التجارية. والهدف من الدراسة عموما، هو التوصل إلى تحديد التوليفة السليمة التي تجمع بين التنظيم الذاتي في الشركات، والدعاوى المدنية، والمحاكمات الجنائية، بالإضافة إلى المبادرات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد والرشوة.

### المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

تستخدم المعايير الدولية ككل من أجل وضع مقاييس للصناعة والتجارة والمشتريات العامة. وقد نشرت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي أكثر من ١٢ ٥٠٠ معيارا دوليا حتى الآن في كل المجالات المستخدمة على مستوى العالم. ونشرت المنظمة بصورة خاصة سلسلة من معايير إدارة النوعية بعنوان: المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ٩٠٠٠، التي تطبقها الشركات الآن في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يساعد استخدام معايير المنظمة الدولية في المعاملات التجارية الدولية في القضاء على الفساد والرشوة

الرابطة الدولية. أما البلدان التي تُحكّم فيها ممارسة المهنة بالأحكام والقواعد التنظيمية القانونية التي تصدرها السلطات المختصة، فإن سحب المؤهلات التي تقررها السلطات المختصة يؤدي تلقائيا إلى الفصل من عضوية الرابطة الدولية.

### غرفة التجارة الدولية

بدأت جهود غرفة التجارة الدولية في مكافحة الابتزاز والرشوة في المعاملات التجارية الدولية في عام ١٩٧٥، وهي السنة التي أذنت فيها الجمعية العامة بقرارها ٣٥١٤ (د - ٣٠) جميع ممارسات الفساد ومن بينها الرشوة في المعاملات التجارية الدولية.

وأصدرت لجنة شوكرس تقريرا رياديا في عام ١٩٧٧، دعا إلى اتخاذ إجراء داعم ومكمل ومتبادل على ثلاث جبهات هي: وضع معاهدة دولية من قبل الأمم المتحدة، ومقترحات للعمل من قبل الحكومات الوطنية، وقواعد سلوك تستخدم كأساس للتنظيم الذاتي من قبل الشركات ... وبالتالي، أعدت اللجنة مشروع "قواعد غرفة التجارة الدولية لمكافحة الابتزاز والرشوة في المعاملات التجارية الدولية" ... وفي عام ١٩٩٦، وإثر موجة من الفضائح الجديدة، أصدرت لجنة خاصة تابعة لغرفة التجارة الدولية ... استكمالا لتقرير غرفة التجارة الدولية. وبناء على صيغة عام ١٩٧٧ من التقرير دعت الغرفة للمرة الثانية إلى اتخاذ إجراء مشترك، حكومي وخاص، بالتركيز على وجه التحديد على التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٩، نُقحت قواعد غرفة التجارة الدولية لتأخذ في الاعتبار أيضا من المبادرات الدولية لمحاربة الفساد أبرزها اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لعام ١٩٧٧.

وقد حاربت منظمة الشفافية الدولية بنجاح طابع التحريم الذي ما زال يحيط بموضوع الفساد، وبذلت جهود ضاغطة منتظمة لتضمن فهم وتقدير المنظمات الدولية لأهمية هذا الموضوع ومن أجل إدخال إجراء ملموس ضد الفساد في برامجها.

وفي نفس الوقت، أحرزت منظمة الشفافية الدولية مجموعة واسعة من الأنشطة لتوعية الجمهور بالآثار المدمرة للفساد وتوجيه الانتباه إلى مسؤولية الحكومات في الشمال والجنوب لمحاربتة بقدر أكبر من الشدة. وقد ظل المنشور المعنون "دليل مفاهيم الفساد" (<http://www.transparency.org/documents/cpi/index.html>) والدراسة الاستقصائية المعنونة "دافعوا الرشاوى" (<http://www.transparency.org/documents/cpi/bps.html>) مفيدتين بشكل واضح، بما يؤكد أن الحكومات والقطاع الخاص في كل المناطق لا تزال تحتاج إلى بذل جهود مضاعفة ضد الفساد.

وسعت منظمة الشفافية الدولية، بصفة خاصة، إلى الضغط من أجل التنفيذ السريع والفعال للاتفاقات الدولية. ومن بينها، يمكن اعتبار الاتفاقات التالية أهم الصكوك القانونية وأكثرها واقعية في محاربة الفساد عبر الحدود الوطنية:

(أ) اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية؛

(ب) اتفاقية البلدان الأمريكية لمحاربة الفساد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية؛

(ج) اتفاقنا القانون المدني والقانون الجنائي لمجلس أوروبا بشأن محاربة الفساد.

أو الحد منهما، إذ أنها تقدم معايير سليمة لإبرام العقود وتبادل السلع وتقديم العطاءات وتقييم مدى المطابقة بالنسبة للمشتريات العامة.

ومنذ عام ١٩٨٧، ظل برنامج المنظمة الدولية للتوحيد القياسي للبلدان والأقاليم النامية، ينظم حملات لزيادة التوعية، وينفذ حلقات دراسية وحلقات تدريب لمراجعي الحسابات بشأن المقياس وتقييم المطابقات ونظم إدارة النوعية وبشأن دليل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ٩٠٠٠ وقد عقدت هذه الدورات في إثيوبيا والأرجنتين والأردن وأرمينيا وأوروغواي وأوغندا والبرازيل وبربادوس وبوتسوانا وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وجامايكا وجمهورية ترانينا المتحدة والجمهورية العربية السورية وزمبابوي وسنغافورة وشيلي والصين وغينيا وفلسطين وفنزويلا وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكينيا ولبنان وماليزيا ومصر وملاوي والمملكة العربية السعودية وموزامبيق وشارك فيها ما مجموعه ٤٠٠٠ مشارك على وجه التقريب.

### الاتحاد الدولي لموردي السفن

فيما يتعلق بالاتحاد الدولي لموردي السفن، فإن كل أعضائه (وعددهم حاليا ١٨٨٨ عضوا في ٨١ بلدا) ملزمين بالامتثال لمدونة آداب المهنة للاتحاد الدولي لموردي السفن التي تتناول على نحو سليم الشواغل التي أثرت في قراري الجمعية العامة... وقد ظلت المدونة سارية منذ عام ١٩٧٧.

### منظمة الشفافية الدولية

منذ اعتماد قراري الجمعية العامة ١٧٦/٥٣ و ٢٠٥/٥٤، اكتسبت الجهود الدولية ضد الفساد زخما كبيرا. وأصبح الموضوع الآن مدرجا على جدول أعمال كل المنظمات الحكومية الدولية تقريبا، سواء المنظمات الإقليمية أو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أو التي تهتم بالتنمية...

وأحرز تقدم كبير منذ توقيع الاتفاقيتين الأوليين وفتحهما للتصديق. ومع ذلك، فإن شبكة الفروع الوطنية التابعة لمنظمة الشفافية الدولية - الموجودة حالياً في أكثر من ٧٥ بلداً على مستوى العالم - ما زالت تحت حكومات كل الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا لضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات على النحو الواجب.

وتعمل منظمة الشفافية الدولية، ولا سيما مع كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل إعلان القطاع الخاص بأحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحثه على العمل ببرنامج امتثال الشركات.

وكان المؤتمر الدولي التاسع لمحاربة الفساد الذي عقد في ديربان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مظهراً واضحاً على الإجماع الدولي الجديد الذي ظهر في كثير من الوجوه المتعلقة بمحاربة الفساد. وكان أحد المطالب الهامة التي أعرب عنها أكثر من ٤٠٠ ١ مشارك من حوالي ١٠٠ بلد هو تأكيد إنشاء آليات دولية تعمل بصورة جيدة لضمان استرداد الأموال المكتسبة بصورة غير شرعية وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. وقد أمنت منظمة الشفافية الدولية بتبنيها هذا الطلب، الدعم السياسي للجنة الاتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ تدابير ذات صلة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.